

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة

(اليوم الثاني)

من الدورة الاستثنائيه الاولى للدوره العاديه الثالثه لمجلس الامه الثاني عشر المنعقده
في ٢٠/ربيع اول/١٤١٧ هجريه الموافق ٥/٨/١٩٩٦ ميلاديه ،

العدد (٤) الجلد (٣٣)

جدول الاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من بعد ظهر يوم (الاثنين) الموافق ١٩٩٦/٨/٥ ميلادي .

عقد مجلس النواب جلسته (الرابعه) من الدورة (الاستثنائيه الاولى للدوره العاديه الثالثه) برئاسة **(معالي المهندس سعد هايل السرور)** وحضور امين عام مجلس الامة (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة :

دولة السيد طاهر المصري

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

السيد حاتم الغزاوي

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

السيد سميح الفرح ، معالي الدكتور صالح ارشيدات

وحضر من الحكومة

١ – دولة السيد عبد الكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع .

٢ – معالي الدكتور عبدالله النسور : وزير التعليم العالي .

٣ – معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية .

٤ – معالي المهندس عبدالهادي المجالي : وزير الاشغال العامة والاسكان .

٥ – معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل .

٦ – معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات .

٧ – معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري .

٨ – معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٩ – معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠ – معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١١ –معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢ –معالي الدكتورة ريماخلف: وزيرة التخطيط .

١٣ –معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٤–معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٥ – معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

١٦ –معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٧ –معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين .

١٨ –معالي الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : وزير العمل .

١٩ –معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة .

٢٠ –معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة .

٢١ –معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة .

٢٢ –معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة .

٢٣ –معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب .

٢٤ –معالي السيد محمد عودة نجادات : وزير دولة .

٢٥ –معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٦ –معالي السيد مروان عوض: وزير المالية .

٢٧ – معالي السيد خالد المدادحه : وزير دوله للشؤون الخارجيه .

٢٨ –معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الاعلام .

٢٩ –معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية .

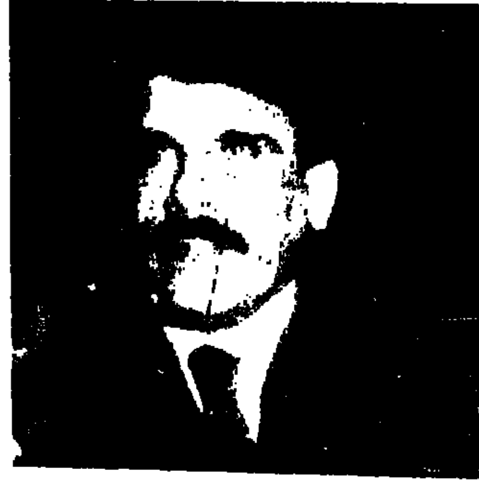
وحضر من الامانه العامه :

١– السيد نذير عطيات

٢– السيد علي الحسبان

٣– السيد محمد الرديني

٤– السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني نستأنف الجلسة ، الزملاء كما ذكرت في نهاية جلسة يوم امس ، بقي من الزملاء (١٥) متحدث ، وابدأ بداية بالزميل علي الشطي ثم المتحدث الذي يليه خليل حدادين .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،

الزملاء النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نجتمع اليوم لنناقش قضية هامة وحساسة تهم كل المواطنين صغيرهم وكبيرهم غنيهم وفقيرهم وان اختلفت درجة اهتمامهم تبعاً لاختلاف درجة الحاجة والقدرة على تلبيتها .

لذا فان معالجتنا لهذه القضية يجب ان تكون معالجة جادة وان يكون طرحنا طرحاً واقعياً يأخذ بعين الاعتبار حاجة المواطنين لهذه المادة الاساسية التي لا تعادلها حاجة وتراعي ظروفهم المعيشية الصعبة والتي هي نتاج عوامل الفقر والجوع والبطالة التي يعانون منها ، وفي نفس الوقت لابد من تقدير ظروف الوطن المحلية والخارجية وامكاناته وقدرته على التعامل مع كل الظروف مجتمعة وكذلك عدم تحميله فوق طاقاته وامكاناته .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان الحديث عن موضوع رغيف الخبز يدفعنا للاشارة الى جملة حقائق لابد من الاشارة اليها ومنها :

ان السياسات والاجراءات السليمة والواضحة المعالم سواء

أكانت اقتصادية ام غيرها تتطلب من واضعيها ومنفذيها وجود رؤية شمولية تستوعب آثار الماضي وظروف الحاضر وآفاق المستقبل ، وكذلك فان الحاجة لوجود سياسات وطنية ناجحة تتطلب ان يكون هنالك خبرات وطنية كفوءة يشهد لها بالنظافة والاستقامة والولاء للوطن ولقائده والانتماء الى هذا الشعب الطيب الكريم بمجموعة لا الى فئة او جماعة منه .

كما ان ارتباط حل الازمات الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يقترب من الاهتمام بالادارات والكفاءات التي سيوكل اليها امر التخطيط للحل وللمؤسسات التي تعنى بوضع الحلول .

ان غياب او فقدان بعض عوامل او عناصر نجاح السياسات الاقتصادية ووجود الخلل الواضح في بعض المواقع ضغط باتجاه احداث مشكلات اقتصادية بين الحين والاخر، ولكن بمشيئة الله وحكمه القياده الهاشمية وباخلاص ابناء الاردن الاوفياء ينهض الوطن منها في كل مرة مع انها تحدث ارباكات مختلفة وتعيق خططا وبرامج التنمية .

وهذا يتطلب منا ان نستفيد من تجربتنا في كل مرة بان نضع خطة شاملة لمعالجة جميع جوانب المشكلة وان يكون حلها دائماً ، وهذا يستلزم ان نخرج انفسنا من دائرة ردود الفعل الى الافعال المدروسة والمخطط لها مسبقاً .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان الغياب الكامل لوجود سياسة زراعية تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق اكتفاء ذاتي على الاقل من السلع الغذائية الاساسية والتي لا غنى للمواطنين عنها ، احدث خللاً في توفير لقمة الخبز للمواطنين ، والتي يعتبر امر توفيرها بالسعر والكمية المناسبين امراً بديهياً لو تم الاعتماد في توفيرها على الانتاج المحلي المنظم الذي ترعاه وتشرف عليه مؤسسة

وطنية ناجحة ، حيث المساحات الشاسعة من الارض والظروف الجوية المناسبة كما ان المياه الموجودة لو تم استغلالها بالشكل السليم لأمكن انتاج كميات وافرة من الحبوب والاعلاف والتي تكفي لسد حاجة المواطنين وحاجة ثروتهم الحيوانية ودون وجود ضرورة للبقاء تحت رحمة المؤسسات المالية الدولية وشفقة الدول المانحة والمقرضة والمصدرة .

الا ان الغياب شبه الكامل لوزارة الزراعة وفشلها الذريع في خدمة القطاع الزراعي ومعالجة أي مشكلة من مشاكله المتعددة ، ادى الى تهميش قطاع انتاجي هام يعتبر امر استمراره ونجاحه حتى في اهم الدول الصناعية من ضرورات بناء الاقتصاد الوطني ، فكيف الحال في بلد تعتبر الزراعة موردها الرئيسي والمشغل الاكبر للعمالة فيها .

ان احوال المزارعين الان تسوء يوماً عن يوم حتى وصلت اوضاعهم الى احوال لا تطاق ولايمكن السكوت عنها .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

ان رغيف الخبز يمثل بالنسبة لشريحة واسعة من ابناء الشعب الاردن قضية بالغة الاهمية وشديدة الحساسية لانه يشكل بالنسبة لهم الوجبة الرئيسية لابل الوحيدة في بعض الاحيان لدى بعض الاسر التي لا تستطيع توفير غيرها لاطفالها خاصة في ظل تدني او انعدام الدخول المتأتية الى ارباب الاسر خاصة مع ازدياد حجم الاسر في المناطق الريفية والقروية .

ان هذا الواقع الصعب الذي يعيشه غالبية المواطنين والذي يفرض نفسه عليهم وهو الذي دفع بالعديد منهم الى ابداء استياءهم وعدم رضاهم عن توجهات الحكومة الحالية المتمثلة في رفع الدعم عن مادة الخبز، بالرغم من اعلان الحكومة من انها لن ترفع الدعم عن مادة الخبز وعن

الاعلاف بالنسبة للمواطن الاردني بل انها تعمل على تغيير آلية واسلوب الدعم .

وفي صدد الحديث عن آلية واسلوب الدعم فإنني اتساءل عن الطريقة التي احتسبت بها الحكومة مقدار الدعم المخصص لكل مواطن بقيمة (١,٢٨٠) دينار واتساءل فما هي الطريقة التي تم تحديد قيمة استهلاك المواطن ، وكيف تساوي الحكومة بين المواطن الذي يعيش في القرى، والارياف والذي يعتبر الخبز مادته الاساسية واحياناً الوحيدة وبين الاشخاص الذين لا يعادون يتعاملون مع مادة الخبز الا في بعض الاحيان ، اضافة الى ان هذه المادة لا يمكن الاستغناء عنها او الاستعاضة عنها بمواد بديلة لها ، وحيث ان الاقتصاديين يقسمون الطلب على السلع بأنه طلب مرن.او غير مرن تبعاً لدرجة حاجة الانسان لهذه السلعة ومدى اهمية هذه السلعة في حياته اليومية ، فمثلاً السلع التي يكون الطلب عليها مرناً هي تلك التي لا تمثل ضرورة بالنسبة للإنسان فكلما زاد سعرها قل طلبه عليها ، اما بالنسبة للسلع الضرورية والاساسية وخاصة مادة الخبز فهي من اولى السلع التي يتصف الطلب عليها بانه غير مرن ، فمهما ارتفع سعرها فإن الطلب عليها لن ينخفض، اضافة الى هذه السلعة لايمكن التحول عنها باستخدام سلع بديلة اخرى .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ،،،

انني لا اشكك ابداً في صدق انتماء وتوجهات دولة رئيس الوزراء وفريقه الوزاري وسعيهم الحثيث لخدمة الاقتصاد الوطني ، وان لهذا الرجل جهوداً مخلصة وصادقة في خدمة الوطن والمواطنين لكنني ارى ان هنالك طرقاً اخرى وبدائل كثيرة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في اسعار الحبوب والاعلاف يتم من خلالها خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق

الاهداف المطلوبة دون تضييق على المواطنين في اهم مادة في حياتهم المعيشية .

معالي الرئيس

لقد استطاع الاردن خلال السنوات الاخيرة ومن خلال تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي من معالجة بعض جوانب الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد في اواخر الثمانينات ، حيث تمكن من اعادة جدولة الديون الخارجية ووقف تدهور سعر صرف الدينار كما ساهم توقيع الاردن لمعاهدة السلام من اعفاء الاردن من بعض ديونه والتي كنا نأمل ان يتم اعفاءه من اغلبيتها ان لم يكن منها جميعاً ، ومع الامل بالحفاظ على هذه المكتسبات وتطويرها واضافة مكتسبات اخرى على طريق معالجة جوانب الازمة الاقتصادية التي مازالت بعض آثارها ماثلة امامنا الا ان سياسات التصحيح التي اعتمدت اغفلت الاعراض والآثار السلبية التي رافقتها والناجمة عنها والتي جعلت من الاقتصاد الاردني اقتصاد جباية وضرائب وتضييق على المواطنين ، ولقد اخلت هذه السياسات بالمعادلة الاقتصادية المتوازنة .

فقد تفجرت خلال السنوات الاخيرة مشكلات الفقر والبطالة وتآكلت الطبقة الوسطى واتسعت الفوارق في الدخول بين فئات المجتمع .

مما يستدعي اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة ، كما يجب ان يكون التزامنا ببرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستنداً الى رؤية وطنية اردنية والى تبصر تام بالابعاد والاثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المعتمدة حتى لاتودي بنا من حيث لانريد الى تعميق الاختلالات الاجتماعية بين فئات المجتمع الواحد .

واخيراً اسأل الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد امناً مطمئناً وان

يرزق اهله من الخيرات والثمرات ، وان يحفظ الله قائد هذا الوطن سليماً معافى وان يبقيه سنداً وذخراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل خليل حدادين والمتحدث الذي يليه الزميل عبد المنعم ابو زنط .

السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء

بعد ان اقدمت الحكومة على رفع اسعار المياه والكهرباء تتجرأ الحكومة الان على المساس برغيف الخبز ومشتقات القمح واقدمت ايضاً اعتباراً من ٩٦/٨/١ على رفع الدعم عن الاعلاف .

ان سياسات الحكومة المالية والنقدية والاقتصادية والتي تنفذ طلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يسمى برنامج التصحيح الاقتصادي والتي تتدخل في ادق التفاصيل بعد ان اغرقت الاردن في مديونية عالية والتي تمثلت في سياسات مالية ونقدية انكماشية كضريبة المبيعات ورفع سعر الفائدة وتسهيل الاستيراد بتخفيض الرسوم الجمركية والغاء الدعم عن المواد الاساسية والتمادي في الخصخصة والتي بمجملها تؤدي الى ركود اقتصادي وزيادة معدلات البطالة واتساع هوامش الفقر وتزايد الفجوة في الدخول والثروات وبالتالي الاختلال في هيكلة الاقتصاد .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء

اود هنا وباختصار تفنيد ادعاءات حكومة الثورة البيضاء والتي لم نفهم ابعاد التسمية عند تشكيلها لكننا الان عرفنا ان هذه التسمية جاءت لان الطحين لونه ابيض .

١- ان ما يستهلكه الوافد والسائح من قمح مدعوم لايتعدى خمسة ملايين دينار هذا الرقم

لايستدعي مثل هذا القرار بالاضافة الى اننا بحاجة الى جلب اعداد اكبر من السياح وان التفرقة بين المواطن والمقيم هي تفرقة لم نسمع مثلها في دولة في العالم كيف هذا ونحن نرى القطر العراقي الشقيق والذي مضى على حصاره الجائر اكثر من ستة سنوات يقوم بتوزيع البطاقة التموينية والتي سعرها قريب من المجان على كل المقيمين على ارضه بما فيهم الاردنيين والعرب وغيرهم .

٢ - ان الادعاء بان الهدر يصل ٣٥٪ رقم غير صحيح وان استهلاك الاردن من القمح عام ٩٥ يصل الى (٦٦٠٠٠٠) طن قمح غير صحيح ايضاً وبعد اطلاعي على نشرة البنك المركزي وارقام دائرة الاحصاءات العامة فان استيرادنا من القمح لعام ٩٥ هو فقط (٣٣٥٠٠٠) طناً بقيمة (٣٩) مليون دينار وان الارقام التي اتت بها الحكومة ارقام (٩٣/٩٢/٩١) هي ارقام كان هناك استيراد صحيح فوق (٧٠٠) الف طن ، ولكنها كانت مواد يأتي بها التجار الاردنيين والعراقيين ويعيدوا تصديرها الى العراق الشقيق في محنته .

واعتقد ان نسبة الهدر والتي تصل الى (٣٥٪) هي من خيال المسؤولين الاغنياء لانهم يعتقدون ان ابناء شعبنا يتصرف مثلهم في هدر لقمة العيش وانهم لا يعلمون ان (٥٠٪) من شعبنا يعيش على الخبز والشاي ان وجد وان لقمة الخبز نعمة مقدسة لديهم عندما تسقط على الارض بعد ان يقبلوها يضعوها على جباههم .

معالي الرئيس

نعم ان المواطن يستهلك خبزاً بسعر اقل من التكلفة وان هناك عجزاً في الخزينة ولكنه (المواطن) يطالب الحكومة بعدم التعرض لرغيف العيش وانما على الحكومة ان تسدد العجز بوسائل اخرى هي تعرفها ومنها رفع الجمارك على الكماليات مثل رفع رسوم الجمارك

على السيارات التي تزيد عن (٢٠٠٠) سي سي وعلى العطور والمشروبات الروحية وغيرها ويطالب المواطن الحكومة قبل ان تطلب منه شد الحزام الذي لم يبقى له بطن يشد الحزام عليه ان يرى الحكومة نفسها قد بدأت بالتقشف ، كيف للمواطن ان يتقشف وهو يرى ان عدد الوزراء في الحكومة يزيد عن (ثلاثين) وزيراً وان هناك كثيراً من الانفاق الذي لا داعي له فهل بدأت الحكومة بنفسها؟

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

اما رفع الدعم عن الاعلاف والذي طبق من صباح ٩٦/٨/١ والذي سيؤدي الى رفع اسعار الدجاج والبيض واللحوم ومشتقات الالبان فهل المواطن قادر على تحمل كل هذه الزيادات في لقمة عيش اولاده وهو غير قانع بادعاءات الحكومة بأسباب رفع الدعم .

١ - ان حجة تهريب المواشي لاتصمد امام الحقائق والحكومة تعلم من هم المهربون لان راس الماشية الذي يدخل البلاد بطرق رسمية وبرسم (خمسة) دنانير ويصدر بطرق رسمية وبرسم (ثلاثة) دنانير أي (ثمانية دنانير للراس الواحد) واذا افترضنا ان هذا الراس يبقى في الاردن شهرين ، هذا يعني انه لو استهلك (٦٠) كيلو غرام شعير قيمتها بالسعر السابق (خمسة دنانير ومية فلس) منها (ديناران) دعم ، وهنا اليست الخزينة مستفيده ما يقارب (الست) دنانير عن كل راس يمر في الاردن بالطرق الرسمية فما على الحكومة الا ايقاف المهربين عند حدهم ومحاسبتهم .

٢ - ان القرار برفع الدعم عن الاعلاف سيؤدي الى قتل الثروه الحيوانية في الاردن وسنضطر الى استيراد كامل احتياجاتنا من اللحوم ومشتقات الالبان من الخارج وهذا يشكل ضغطاً على العمله الصعبة.

٣ - ان ثلاثين الف عائلة في الاردن يعيشون على تربية الماشية

وان رفع الدعم عن الاعلاف سيحول معظمهم الى المعونة الوطنية بعد ان كانوا منتجين .

حضرات الزملاء

ان سياسات الحكومة برفع الدعم عن المواد الاساسية للمواطن وما سيتبعه من تنفيذ ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي والذي سيؤدي الى تخلي الحكومة عن اهم احتياجات المواطن مثل التعليم والذي سيؤدي الى ان يكون العلم فقط للطبقة القادرة والتي لا تتجاوز (٢٠٪) والذي تمثل في رفع رسوم الجامعات للدراسات العليا وسيتبعه رسوم الطلاب في مرحلة البكالوريوس في السنة القادمه ، وبدلاً من ان توسع الحكومة مظلة التأمين الصحي للمواطنين ستتخلى في المستقبل القريب عن الصحة .

معالي الرئيس

١ - في ضوء الاختناق الشعبي وحيال ما يجري بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانطلاقاً من الاحساس بالمسؤولية الوطنية وحرصاً منا على ان يبقى هذا الوطن العزيز مصوناً معافى فأنني ادعو الحكومة والقطاعات الشعبية من احزاب ونقابات مهنية وعمالية ورجال اقتصاد متخصصين الى عقد مؤتمر اقتصادي شعبي وطني تشارك الحكومة فيه لوضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تنقذ البلاد من ازماته الداخلية والتي تخرج من ازمة لتدخل في ازمة اخرى اعمق وحتى نجنب اردننا الغالي المصير المجهول .

٢ - لابد للحكومة ان تعمل على ربط الاجور بغلاء المعيشة ليتمكن المواطن من القدرة على شراء الحاجات الاساسية للقمة عيشه .

٣ - العمل وبكل جدية على اعادة تفعيل العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي بعد ان ثبت ما كنا قد قلناه عن فشل وسوء نتائج ما يسمى بالسلام ومشاريع الشرق اوسطية وان عمقنا العربي هو العمق الطبيعي الذي ينمو عليه

اقتصادنا ويكفل لنا امننا الغذائي ويوفر فرص العمل لابنائنا ،

معالي الرئيس

حضرات الزملاء

ان قضية القمح ومشتقاته والاعلاف هي قضية شمولية الضرر وعدم قناعة المواطن بسياسة الحكومة واجراءاتها والتي جوهرها هو فرض القرار بالقوة وعدم الالتفات الى راي الشعب ومصادرة حق الناس في التعبير كما شاهدتم ايها الزملاء عندما طوق مجلس الامة واغلقت الشوارع المؤدية اليه يوم قررت الفعاليات الشعبية والنقابية والحزبية القيام باعتصام رمزي سلمي للتعبير عن رايهم في قرارات الحكومة وهذا التعبير دستوري لايجوز مصادرته بحال من الاحوال وقد كنت قد حجبت الثقة عن الحكومة عند تشكيلها وها انا احدد حجب الثقة واناشد الزملاء الكرام بحجب الثقة لعدم التزام الحكومة بمصالح الشريحة العريضة من شعبنا ،

والله يحفظكم

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل عبد المنعم ابو زنط والمتحدث الذي يليه الاستاذ طه الهاهبه ،

السيد عبد المنعم ابو زنط :

السلام عليكم ورحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

١ - لقد قال الاستاذ الكباريتي في كلمته : ان من الاسباب لقرار رفع ثمن الخبز والاعلاف ، اساءة الاستعمال والتهريب للخبز والطحين والاعلاف وهنا اتساءل : مسؤولية من ؟

انها مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية المواطن في الريف والبادية والاحياء الشعبية ، لمطاردة المهربين المتاجرين بقوت الشعب ،

٢ - حصة المواطن في مشروع الحكومة (١٢٨) قرشاً شهرياً ، بعد حساب مهدور البالغ ٣٥٪ ،

وهنا اسأل رئيس الحكومة : لدى من يكون الهدر في الخبز ؟

ايكون الهدر لدى مئات الالاف الذين يأكلون الخبز في فتة الشاي ؟

ام يكون الهدر لدى العائلات الفقيرة وذات الدخل المحدود والذين يجمعون كرات الخبز لفته العدس والرشوف ؟

مع شديد الاسف : ان اهدار الخبز موجود لدى المترفين الذي يكون دائماً من تخمة الخرائف والمناسف والكنافة ٠٠ ان اهدار الخبز لايكون لدى نسبة ٩٧٪ من الشعب حيث انهم يعاملون حرمة الخبز كحرمة ماء زمزم وتمر المدينة المنورة٠

ومنهاجهم في ذلك قول الله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله)٠ وقوله سبحانه : (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين) ٠

وان تخصيص (١٢٨) قرشاً لدعم المواطن ، فهل ذلك يحقق الدعم الحقيقي ، حيث ان المواطن الذي يتناول شهرياً بمعدل (٢٠) كغم شهرياً خبزاً ، مضروبة في ربع دينار يساوي (خمسة) دنانير شهرياً اضافة لمشتقات القمح من معكرونه وشعيريه وكعك وحلويات ،

ومن ثم تصعد نسبة الاستهلاك الى اكثر من ستة دنانير للمواطن ويضاف فارق الغلاء الناجم عن رفع الدعم عن الاعلاف بنسبة لاتقل عن (اربعة) دنانير شهرياً لكل مواطن حيث سيرتفع سعر اللحم والدجاج والبيض والحليب ومشتقاته ،

وفي ضوء ذلك سيرتفع معدل غلاء المعيشة الى اكثر من عشرة دنانير شهرياً ،

أي ستحمل المواطن نسبة العجز (٩) دنانير شهرياً ،

ويعني ذلك :

ان المواطن الذي تكون اسرته (عشرة) افراد ، سيكون لديه عجز شهري يساوي (٩٠) دينارا ،

واين الدعم لاعلاف الغنم والبقر التي تستورد حية فتذبح في الاردن ويأكل منها مالايقل عن (٩٧٪) بل

واين الدعم لاعلاف الدجاج ؟

لاجل ذلك :

سيتخرج لدينا قوافل جديده من اللصوص والمرتشين حتى يعوضوا النقص في معيشتهم ، وتلك من بركات السلام المزعوم المشئوم .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد شكا رب عمل لدى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عاملين لديه ، قد سرقا فحقق الخليفة عمر رضى الله عنه ، فوجد الاجر بخساً فقال الخليفة لرب العمل : ان عادا فسرقا سأقطع يدك ، لانك انت المتسبب .

٣ - معالي الرئيس : ذكر الاستاذ الكباريتي في كلمته ان الدعم سيكون فقط للمواطن الاردني .

وهنا اذكر رئيس الحكومة بان الوافدين (٣٠٠) الف يخصم منهم ٢٦ الفاً للخدمة .

وفي المقابل : ان عدد ابنائنا واخواننا في الخارج يتراوح مابين ٣٠٠ الى ٤٠٠ الف مواطن يعملون ويدرسون خارج الاردن .

وسوف يعامل هؤلاء بالمثل لدى الدول التي فيها يعملون ويدرسون واين الحصانة والحماية لابنائنا واخواننا العاملين والدارسين في الخارج ؟

٤ - ان شرائح المواطنين الذين يسجلون سيصلهم الدعم ، لكن عشرات الالاف من الايدي العاملة الكادحة تتنقل في مواقع عملها اسبوعياً وشهرياً ، فكيف سيصل الدعم لهؤلاء ؟ ام انهم سيتدربون على التسول لرغيف الخبز ، وبذلك يتعمق الذل والهوان لدى المواطنين ؟

وان الكثيرين من ابنائنا في المدارس يشترون فطورهم من مقصف المدرسة ومطعم الكلية والجامعة ، فيكف سيصلهم الدعم ؟

معالي الرئيس

ذكر الاستاذ الكباريتي بان العجز لدعم المواد التموينية يبلغ (١٨٠) مليون دينار .

واقترح العلاج الحاكم لسد العجز فيما يلي :

أ - استصلاح الاراضي لزراعة القمح والشعير اقتداء باشقائنا في السودان والعراق .

اجل : العراق الذي بدأ السنة السابعة في الحصار الظالم ، يوزع البطاقة التموينيه على (٢١) مليون مواطن بلا استثناء ، وفي مقدمتهم الوافدون . بل ان ابناء الوافدين يدرسون من الاول الابتدائي حتى الدكتوراه مجانا فكيف بنا لو ضرب علينا الحصار شهراً واحداً ، حينئذ ستفرض الحكومة على الشعب ضريبة التنفس وضريبة استنشاق الهواء ، ودفء الشمس .

واذكر هنا المرة الثانية الذين يتفلسفون فيقولون من اين الماء للري فالجواب : ان حوض الديسي يغطى حاجة الاردن انساناً وحيوانا وشجرا ونباتاً مدة مائة عام اضافة للاحواض والسدود من مياه الامطار .

ب - ضغط المصروفات واعلان التقشف في الوزارات والدوائر الحكومية .

ومن ذلك الغاء جميع الكماليات وايقاف بدل ايام السفر لكافة المسوولين ابتداء بالنواب والوزراء .

وحسب المسوولين ان توصلهم سيارات الدولة الى بيوتهم ، وليس للكشخة والنفخه والخدم والحشم .

معالي الرئيس

لحساب من يحارب الشعب في قوته ؟

فقبل السلام المزعوم : كنا نقول : تركيع + توقيع يساوي تطبيع فهل يقال الان : تركيع + توقيع + تطبيع + تجويع = تمزيق وترقيع .

فيكون ذلك تهيأة الشعب للاستسلام المطلق امام اعلان اسرائيل الكبرى ، والتي موعدها سنة١٩٩٧

معالي الرئيس

اختتم الاستاذ الكباريتي كلمته صباح امس بقول الله تعالى ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ،

ورسوله والمؤمنون ﴾

واستميح الاستاذ الكباريتي لشرح الاية بإيجاز كما كنت اشرحها له منذ ٢٤ عاماً على مقاعد الدراسة ٠

حيث ان رؤية الله للعمل تتمثل باخلاص النية والولاء لله وليس للبنك الدولي ٠

كما ان رؤية الرسول الاعظم للعمل صلى الله عليه وسلم : ان يكون عملك يا دولة الرئيس موافقاً لهدي الرسول الاكرم عليه الصلاة والسلام حيث كان يأتيه الصديق ابو بكر والفاروق عمر رضى الله عنهما رابطين على البطن حجراً من شدة الجوع ، فيريهما نبي ، الرحمة على بطنه الشريف حجرين ٠٠ من شدة الجوع ٠٠٠

واما رؤية المؤمنين للعمل ، اقتناعهم بثمرات العمل تكافلاً وتراحماً فهل راى الاستاذ الكباريتي البائسين والايتام الجوعى يبحثون عن فتات مائدته وموائد الاغنياء وحاويات القمامة ؟

اليس الاحق بذا الذل والهوان المتربعين على عرش البيت الابيض من رعاة البقر الذين تحركهم كالدمى حاخامات يهود وطواغيت الماسونيه ؟ وشعبنا الضحية ٠٠

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ عبد المنعم وقتك نفذ وتجاوزته بكثير ٠

السيد عبد المنعم ابو زنط :

معاليك وعدتني بدقيقه بعد الضوء الاحمر ٠

معالي رئيس المجلس :

اخذت الدقيقه وزياده عليه ٠

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بقي لي دقيقه يا معالي الرئيس وراجع التسجيل سوف تجد زيادات وبركات ابو هايل على الكثيرين ، صلي على النبي ٠

معالي رئيس المجلس :

اللهم صلي عليك يانبي دائماً ، بس ارجوك انهي موضوعك

السيد عبد المنعم ابو زنط :

معالي الرئيس

اذكر الاستاذ الكباريتي ، بمبدأ الشورى الذي مورس بين سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام وسادتنا الصحابه رضى الله عنهم ، حيث كانوا يقولون : يا رسول الله، أشيئاً تحبه فتضعه لنا ام شيئاً امرك الله به فلا بد من العمل به ٠٠ لذلك فقول لرئيس الحكومة : ارفع سعر الخبز شيئاً تحبه للشعب البائس فان كان شيئاً تحبه للشعب فمن الحب ما قتل ٠ وان كان الامر من وراء الحدود ، فليلاقين يوم لاريب فيه بإذن الله ان يكون تحت القبة هذه مقبرة للاعداء الامريين وفي مقدمتهم البنك الدولي وقوى الماسونية اليهوديه الصهيونيه ٠

اني لاستغرب اشد الاستغراب ان يحارب الشعب في قوته من قبل حكومه نيابيه ٠

فهل ياترى لتحفظ ذاكرة الشعب بان الحكومة البرلمانية اتخذت قراراً في محاربة الشعب في قوته ، ومن ثم ينفض الشعب يديه من جدوى مجلس النواب ويكبر عليه اربعين تكبيره ٠٠٠ ان قرار رفع ثمن الخبز لقرار جائر ظالم لم يجرؤ على مثله كلوب باشا يوم ان كان يمثل العرش البريطاني في بريطانيه ، وينفذ وعد بلفور

معالي رئيس المجلس :

يكفي يا شيخ ، ارجوك اختم كلامك ٠

السيد عبد المنعم ابو زنط :

وفي الختام معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اذا اصرت الحكومة على زيادة سعر الخبز والاعلاف اناشد النواب بحجب الثقة عن الحكومة ٠

فان لم تحصل على الاغلبية لحجب الثقة ، فاناشد كل نائب بتفاعل مع الام الشعب، ان نتغيب عن حضور الدورة الاستثنائية ، ولو ادى ذلك الى حل البرلمان ٠

فتكون حينئذ قد برأنا ذمتنا امام الله ثم الشعب والتاريخ واعزي شعبنا الصامت الحزين بقوله تعالي :

﴿ استعينوا بـا لله واصـبروا ، ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده ، والعاقبة للمتقين ﴾ والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل طه الهباهبه والمتحدث الذي يليه الزميل توفيق كريشان .

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

ايها الاخوة النواب

نجتمع اليوم تحت هذه القبة لنناقش قضية من اهم واخطر القضايا التي تمت معالجتها خلال عمر هذا المجلس الكريم .

نجتمع لنناقش امراً حيوياً لوطننا الاردني بشكل عام ومواطننا الاردني بشكل خاص في ظل الاختلالات التي تسيطر على العالم باسره سياسياً، واقتصادياً ، اجتماعياً وثقافياً والتي لابد من معالجتها ضمن خطط تصحيحية مدروسة وبشكل حازم .

واليوم نقول للوطن نحن معك في السراء والضراء في الجوع والشبع ، ونحن مع التصحيح الاقتصادي شريطة ان يصل الدعم الى المواطنين بيسر وسهولة وبالذات المسجلين في صناديق المعونة الوطنية والزكاة وعائلات العاطلين عن العمل ، كما نطالب بخطة وطنية لدعم زراعة القمح وتشجيع انتاجه وبيعه ، وان تشمل هذه الخطة دراسة وافية لابار المياه وحسن توزيعها وتنظيم عمليات الري ، ومياه الشرب للمواطن ضمن كل الشروط العالمية، كما نطالب بدراسة سريعة للاراضي المعطلة تحت حجة الواجهات العشائرية .

معالي الرئيس

لقد زادت الحكومات السابقة ، وهذه الحكومة ضريبة المبيعات والمياه والكهرباء والهواتف والرسوم الجامعية ، وهي تعالج الان موضوع الخبز وهدره ، والاعلاف وتسيبها ، وقد يقبل المواطن كل هذه الاجراءات على امل بتحسين اوضاعه ،وبأن الوطن مهدد

ماليا واقتصاديا ، وقد يقبل المواطن بما هو اسوأ اكراماً لخاطر الوطن وقيادته عندنا يحس بان ذلك سيعود عليه وعلى ابنائه بالخير في المستقبل .

معالي الرئيس ايها الاخوة النواب

ان جرأة اتخاذ قرار رفع الدعم عن الخبز والاعلاف يجب ان تتلوه قرارات اكثر جرأة لوقف هذا التدهور من اجل وضع الاردن على الطريق الصحيح نحو الاكتفاء الذاتي ، ونحن نعلم ان الحكومة والنواب في وضع لايحسدون عليه ، ولكنها ضريبة علينا دفعها من اجل تراب الوطن وعزته وكرامته .

واخيراً فانني اوافق على الاقتراحات والتوصيات التي تضمنها خطاب جبهة العمل الوطني الذي القاه الزميل منصور بن طريف .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الذي يليه توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه فوزي الطعيمه .

السيد توفيق كريشان :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

- نؤمن في هذا البلد بثوابت تلتزم بها منهجاً ودستوراً ونذود عنها قدراً ومصيراً ، و لم تكن هذه الثوابت وليدة الصدفه و لم تأت من فراغ .. انها التجربة الطويلة والمعاناه المريره والتحديات الكبيرة على مدى اكثر من نصف قرن من عمر هذا الوطن بقيادته الهاشمية وشعبه الابي .

- ان الثقة الغاليه التي دفعت بنا نواباً للامة تحت قبة هذا المجلس هي امانة ثقيله ومسؤولية جسيمه تدعونا ان نتصدى بوعي وقوة لكل ما يواجه هذه الامة على الصعيدين الداخلي والخارجي وفاءً وانتماءً .

- ان المصلحة العليا للوطن اقوى من كل الشعارات وهي فوق كل المزايدات فكلنا شركاء في المسؤوليه ومواجهة التحديات ونحن الابناء والاحفاد لأولئك الرجال الذين رافقوا

مسيرة هذا الوطن والتي لن نرضى ان تتعرض لاي احباط او تراجع وليس من حق احد ان يخدع هذه الامة بما يعرض مسيرتها للتعثر .

- ان القيادة الهاشمية لم تكن في يوم من الايام بعيدة عن قضايا هذه الامة وطموحاتها بل كانت منذ البداية الضمير الحي والمرآة الصادقة مثلما عرفناها على الدوام سنان الرمح في محاربة التخاذل والانهزام .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان الظروف الشائكه بالغه التعقيد التي نعيش تقتضي من نواب الامة ان يكونوا كما هم ضمير الوطن والحصن المنيع الذي يفيء اليه كل الخيرين والغيورين كلما ادلهمت الامور وتفاقمت الازمات وهذا يفرض علينا جميعاً ان يكون الخطاب السياسي المتعلق بحياة العباد ومصير البلاد خطاباً عقلانياً يستند الى الحجة وربط المسببات بالاسباب وينأى عن الانفعال وغوغائية الطرح واضعين نصب اعيننا مخافة البارى عز وجل ومصلحة البلاد والعباد .

يعيش المجتمع الاردني حاله من الاحتقان المبرر والذي جاء نتيجه لتفاقم البطاله التي اكتوى بنارها شريحه غالية من ابنائنا خريجي كليات المجتمع والجامعات بكافة مستوياتها وما سببه ذلك من اذى نفسي ومادى لهم ولعائلاتهم الامر الذي ضاعف من اعداد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر وجعلها تتهاوى تحت معادل الفاقه والمرض وان موضوعيه الطرح والعلاج تلزمنا الاعتراف بأنه ليس بمقدور هذه الحكومه اوأيه حكومه اخرى مستقبلاً ان تجد لها حلاً سحرياً انياً مالم تقم بمبادرات لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي من خلال منظومه من الاجراءات التي تكفل للقطاع الخاص ان يشعر بالامن والامان .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

لقد برهن شعبنا انه القادر على

اجتياز التحديات ومواجهة المستجدات وهو كعادته لن يتردد يوماً في التضحية والتحمل والصبر من اجل كرامة هذا الوطن وعزته .

ان القرارات التي تتخذها الحكومات ليست في منأى من المواجهه والمراقبه سواء من الراي العام او من قبل نواب الامه كما انها ليست محصنه من الخطأ او القصور .

لقد اعلن قائد الوطن ان الحكومه ستضمن العيش الكريم لجميع فئات المواطنين في هذا البلد واضاف جلالته انه لن يضار مواطن اردني في رزقه وقوت عينه هذا القول موجه للحكومه بغية تنفيذه مثلما هو تأكيد لنواب الامه لمراقبه ومحاسبة المحكومة بما تتخذه من قرارات وخطوات وفي هذا السياق صرح رئيس الحكومه في اكثر من مناسبه ان الدعم لن يرفع ولكن اسلوب ايصاله لمستحقيه سيتغير وسيعوض المواطن فرق السعر .

معالي الرئيس الزملاء الكرام

وفيما يتعلق برغيف الخبز والذي هو عماد الحياة لشريحة واسعة من ابناء مجتمعنا الخير والذين لايجدون سواه مادة يسدون بها رمقهم ويقوون بها على العيش والبقاء فانني ومن خلال تفهمي للاوضاع الاقتصاديه الصعبه التي تواجه الحكومه والتي تستوجب تظافر الجهود الخيره لايجاد الحلول الناجحه فانني ارى من واجبي ان اشير الى مايلي :

١ - مازالت مشكلة الفقر والبطاله تجثم على رقاب فئات كبيره من المواطنين وتكاليف المعيشه تواصل ارتفاعها بانتظار جملة من التدابير والقرارات الكفيله بمواجهتها كما ذكرت سابقاً .

٢ - ان القرار لايمس رغيف الخبز فقط بل يتعداه الى مواد اخرى من مشتقات القمح .

٣ - ان فئات كبيره من المواطنين وهم الفقراء والعاطلون عن العمل ستزداد معاناتهم وسيتسع خط الفقر عندهم وستظهر مشاكل احتماعيه ومن هنا فانني ادعو ان يعاد النظر في نسبة الدعم لهذه الفئات التي تتأثر

قبل واكثر من غيرها بهذا القرار وهذه الفئه تعتمد الخبز والشاي الوجبه الرئيسيه في غذائها على حساب الاغنياء الغير محتاجين لهذا الدعم .

٤ – على الحكومه ان تثبت المصداقيه في هذا التوجه الوطني للقرار بحيث يقتدي المواطن بالمسوول في التقشف وشد الاحزمه على البطون .

٥ – على الحكومه ان تتخذ الاجراءات الفاعله لضبط الانفاق الحكومي والحد من المظاهر غير انتاجيه ومراقبة المال العام ومواصلة محاربه الفساد المالي والاداري بلا هواده .

٦ – اطالب بوضع خطه وطنيه لزراعة القمح في المناطق الصالحه وانني على ثقه ان هذا التوجه ولو على المدى البعيد سيكون له دوره الايجابي على الاقتصاد الوطني ومستقبل الوطن واجياله والعمل على شراء المحصول من القمح بسعر اعلى من المستورد .

وبخصوص مشكلة الاعلاف فانني اجزم بان اعداد المواشي في المملكه ليس (٤ ١/٢) مليون راس كما يشاع ويتفق معي الاخوه الاكارم بان اعداهها لايتجاول (٢) مليون راس على ابعد تقدير وعليه فانني اطالب الحكومه باجراء احصاء دقيق وفي يوم واحد وبكافة المناطق بهدف حصرها ومن ثم صرف الدعم لهذه الماده المستحقيها من ارباب المواشي على ان يصاحب ذلك اجراءات حكومية صارمه توقع اشد العقوبات بمهربي مادة الاعلاف ايا كانت مواقعهم .

وفي الختام

يشرفني ان ارفع من مقالي هذا الى سيد البلاد وقائد الوطن اصدق ايات الولاء والاخلاص ضارعاً للعلي القدير ان يسبغ عليه ثوب العافيه والعمر المديد كما ارفع لسمو ولي العهد الامير الحسن تحيه الوفاء والعرفان على ما يبذله سموه من جهود موصوله معطاءه لخير هذا الوطن وابناءه في مختلف الميادين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

عليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل فوزي الطعيمه والمتحدث الذي يليه سليمان السعد .

الدكتور فوزي الطعيمه :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

بداية ، قد يكون من المناسب ، ونحن نناقش موضوعاً في غاية الاهمية ، من حيث اتصاله ومساسه المباشر ، بحياة المواطن ، ان نحدد ابعاد المشكله وحيثياتها ، كمنطلق للحوار .

ومن هنا ارجو ان اتناول هذه الابعاد ضمن مجموعة المحاور التاليه :

١ – ان الحديث الدائر على شكل حوار وطني عام ، محبب ومطلوب ، على الرغم مما يعتريه من تشنجات في بعض الحالات .. يجب ان يصوب ، باعتباره ليس حديثاً يتعلق بتغيير اسلوب الدعم لرغيف الخبز وحده ، وانما هو نقاش عام حول موضوع الدعم برمته ، وفي هذه المرحلة الدعم المقدم لمادتي القمح والاعلاف .

٢ – ان الموضوع مدار البحث ، يشكل جزءاً بسيطاً من قضية وطنيه .. اكرر .. قضيه وطنيه .. يشترك في المسوولية نحوها ، الجميع بلا استثناء ، فرغيف الخبز ، والاعلاف ليست سوى جزء يسير من قضية وطنية عامة عنوانها اقتصادنا الوطني بكل ابعاده .

٣ – ان قيام الدولة ، " اية دولة " بتقديم دعم مالي ، للمواد الغذائية الاساسية ، يشكل اعترافاً صريحا من جانب تلك الدولة ، بان هناك فجوة ملحوظة ، بين مداخيل الناس ، ومتطلبات حياتهم ، وبغير ذلك ، فليست هناك من حاجة لتقديم او توفير مثل هذا الدعم .

٤ – ان الاستمرار في تقديم الدعم من قبل الدولة ، الى مالا نهاية، يشكل في تقديري ، حالة عجز وطني واضح ، عن مواجهة المشكلة ، والقدرة على تطوير البرامج والسياسات الاقتصادية وانماط الاستهلاك والاستثمار والانتاج والسلوك الاجتماعي على

نحو ، يجعل من هذه الدولة او تلك ، دولة قادرة على صنع حاضر ومستقبل انسانها على الشكل المطلوب ، كما ان اعتماد المواطن على الدعم بصورة مستمرة ٠٠ يعني بوضوح كذلك ، ان هناك خللاً لابد من اصلاحه ٠

٥ – وفي حالتنا هنا في الاردن ، ربما يحلو للكثيرين منا ، الحديث عن السلبيات والمشكلات ، ما دام مجرد مثل هذا الحديث ، لا يكلف شيئاً في المنظور المادي على الاقل ٠ واعتقد بوضوح ، ان المطلوب ما دمنا ، او اذا اتفقنا اننا امام قضية وطنية ، هو ان نتحدث في الحلول ، باعتبارنا جميعاً شركاء في المسوولية ، اذا ان مجرد الحديث عن المشكلة ، لايقدم من الامر شيئاً ان لم يزدها تعقيداً فقط ٠

٦ – ان المشكلة في رأيي ، ليست في قرار الحكومة بحد ذاته ، وانما هي مشكلة افرزتها سياسات عبر سنوات طوال ، سياسات ، اخرجتنا من دائرة التطور الطبيعي ، الى دائرة الطفرات والقفزات ، التي لابد من العرفان لها بأنها وفرت بني تحتية جيدة ، لكنها افرزت في المقابل بفعل سياسات الادارة والتشغيل الخاطئة ، انماطاً سلكوكيه استهلاكية واجتماعية خاطئه ، لعل من ابرز ملامحها ، السير طواعية ، على طريق فقدان النموذج الانتاجي الاجتماعي الاردني المعهود ، في القرية والريف والبادية ، وانتقال القطاع الزراعي بفعل ذلك ، من نمط الفلاحة التقليديه المنتجه ، الى نمط الاستثمار الطارئ الخاسر في معظم الحالات ، وتحول الاسرة الاردنية بالتالي ، الى اسرة مستهلكة بالكامل ، بعد ان كانت ولسنوات قليلة خلت اسرة منتجة بالكامل ٠

٧ – من الظلم ، تحميل هذه الحكومة وحدها ، وزر المشكلة ، ومن الظلم كذلك ، تحميل حكومة بعينها الوزر ذاته ٠

ان العدالة في القول تقتضي ، الاعتراف ، باننا جميعاً مسوولون عما نحن فيه ، وبقدر متفاوت بين الواحد منا والاخر ٠

٨ – ان الاقرار الصريح والواضح بان حالة الشك ، وعدم الثقة ، او بتغبير ادق " ضعفها " بين المواطن من جهة والمسؤول بصفته المطلقه من جهة ثانية ، هي السبب المباشر ، في ظهور حالات التشنج والانفعال والتردد عند بروز اية ازمة في حياة الوطن ، وبالتأكيد فان هذه الثقة ، لايمكن لها ان تتحقق ، الا اذا بات المواطن على قناعة مقبوله ، بان ما تنفذه الحكومات من خطط وبرامج وسياسات ، هو على قدر واضح من النزاهة ، والاخلاص ، وابتعاد كامل عن مظاهر الترهل والبيروقراطية والفساد بكل اشكاله ٠

٩ – ان المواطن الاردني ، الذي كان اهلاً لتحمل كل الصعاب ، وتجاوز كل المحبطات والمعيقات ، انسجاماً مع قيمة الاردنية العربية الغالية ، واستعداده الفطري للتضحية والتحمل في سبيل الوطن ، مازال هو المواطن الاردني ذاته ، القادر على ان يجود بما يجد واكثر ، مهما كانت الظروف والمتغيرات والتحديات ٠

١٠ – والمواطن الاردني الاصيل الشهم ، هو ذاته المتطلع الى المساهمة في اعلاء شأن وطنه ، متى تيقن من ان المغانم والمغارم تصيبه بنفس القدر والسويه الى جانب اخيه المواطن ، وهو الاقدر على تقدير ظروف بلده، والتعامل معها ، باعلى درجات الكفاية والتقدير العالي ٠

معالي الرئيس ، الزملاء الافاضل

في ضوء ماسبق ، اعتقد اننا جميعاً، برلماناً وحكومة امام قضية وطنية ، لابد وان تتكاتف جهودنا واجتهاداتنا لتجاوزها ، ليس على اساس انها ازمة ، قد تتجدد كل يوم ، وانما باعتبار انها قضية وطن ، وقضية شعب يحب وطنه ويفتديه بكل غالٍ وعزيز ٠٠ وعلى اساس من هذا الفهم ، ارجو ان اقترح التصورات التاليه :

اولاً : على صعيد المشكله الانية ، ارى ان الحكومة اجتهدت كسائر الحكومات السابقة لها ، وفي اجتهادها هذا ، مواطن ايجابية كثيرة ، واخرى سلبية ، ولعل الحكومة التي تستمع

الينا اليوم ، تفعل خيراً من وجهة نظري ، ان اقتنعت بجدوى رفع الدعم عن رغيف الخبز ، ورفع سعره بالتالي الى ما يعادل (١٥٠) فلساً ثانياً : اعادة النظر في موضوع دعم الغذاء ، تحت خط الفقر ، حيث من العبث القبول بالوضع الحالي الذي تتشابك فيه عدة مؤسسات تعنى بهذا الامر فتزيد بيروقراطيتها وازدواجيتها من تعقيد المشكلة بدلاً من حلها . والاقرار بتقديم رغيف الخبز مجاناً للمستفيدين الحقيقيين من صندوق المعونة الوطنية.

ثالثاً : اما بالنسبة لموضوع الاعلاف ، الذي ارى انه على درجة كبيرة من الأهمية والحساسية ، فان الحكومة مدعوة لاعادة النظر في الية الدعم التي تقترحها حياله ، بحيث تعتمد اول (مائتي) راس غنم ، لتستفيد من الدعم في حيازة كل مرب للمواشي ، اما من يملك اكثر من ذلك ، فان من الممكن ان يتحمل الفرق للعدد الزائد عن ذلك .

رابعاً : اما الاهم من كل ذلك على صعيد التعامل مع القضية فهو ما يتعلق بواجب الدولة الاول والاساسي والمتمثل بوضع سياسات وبرامج طويلة المدى التي لو كانت موجودة منذ سنين خلت لما واجهنا مثل هذه الصدمات والهزات ذات الاثار السياسية والاجتماعية والنفسية الخطيرة . وفي تقديري فقد ان الاوان للدعوة لمؤتمر وطني شامل يناقش القضية الزراعية بكل ابعادها ، نشارك فيه جميعاً حكومة وبرلماناً ومختصين ومهتمين ومزارعين ، لنتدارس المشكلة برمتها ، خاصة واننا نملك كل مقومات القطاع الزراعي الكبير المجدي ، في وقت باتت الزراعة فيه عبئاً على البلد ، بسبب السياسات الخاطئة وغير الواقعية منذ اكثر من عشر سنوات ، بحيث لم تعد الزراعة مصدراً للرزق والانتاج ، وانما مصدراً للمشكلات والانتكاسات .

خامساً : النظر الى القضية الزراعية ، باعتبارها قضية وطن وليست قضية

قطاع بعينه ، ولعل من المناسب ان تبدأ هذه الحكومة بالذات ، باعادة النظر الشاملة في ابعاد الموضوع الزراعي برمته ، اذا ما ارادت فعلاً البحث عن حلول عملية ناجعة للازمات من جهة ، ورسم استراتيجية وطنية شاملة للقضية الزراعية بحيث يعود الناس من مسرح الطفرة التي كانت ، الى واقعنا الاردني المعهود ، حيث الفلاح والارض والمؤونه والانتاج ، وهي عناصر تشكل في مجموعها الامن الغذائي الحقيقي ، الذي نتحدث عنه في لقاءاتنا وجلساتنا دون ان نحرك ساكنا لبلوغه ، في وقت ارى فيه ان الامن الغذائي ، هو العنوان الرئيسي لامننا الوطني الشامل ، وبدونه ، لن يكتب لنا الاستمرار الا في سيل من الازمات والحالات الطارئه ، التي تنقلنا كل يوم من مجال العمل الطبيعي والنمو التدريجي ، الى اسلوب الفزعة ، او الهبة ، لمعاجة الطواري ، وبالقطع فان مثل هذا الاسلوب ، لايتفق ابداً مع مقومات بناء الوطن ... أي وطن.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

كبير هو الاردن ن بقيادته وشعبه، كبير مهما قلنا فيه ، ومهما اختلفنا واجتهدنا ، وقطعاً فان في اختلافنا واجتهادنا على تباينه ، الخير لنا وما دمنا نرمي جميعاً الى هدف واحد ، هو خدمة حاضر الوطن ومستقبل اجياله . فهذا البلد الذي واجه بثبات كل التحديات ، قادر على ان يبقى الوطن النموذج ، الذي يشار اليه بالبنان ، وقادر هذا المواطن الاردني الاصيل على اختلاف اتجاهاته واهتماماته ان يبقى ابداً ، الانسان المتميز حيثما كان .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل سليمان السعد والمتحدث الذي يليه ضيف الله المومني .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله

واصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين ، رضوانه وسلامه عليهم اجمعين .

معالي الرئيس ...

الاخوة الزملاء الافاضل ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ... انني ويشهد الله اقف هذا الموقف وانا ادرك حجم المعاناة التي يمر بها وطننا ومواطنونا ، وادرك المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق الحكومة التي من واجبها ان تسهر على راحة المواطنين وان تسعى لتسهيل حصولهم على لقمة العيش بعزة وكرامة ، مع اخذ عزة الوطن واستقلال ارادته السياسية بعين الاعتبار ولابد ان تتحمل جميعا حكومة وشعبا العبئ الوطني في دعم رغيف الخبز وهو القوت الاساسي لكافة المواطنين .

ومع تقديري للاسباب التي تبديها الحكومة حول موضوع رفع سعر الخبز والاعلاف الا ان هذه الاسباب مجتمعة ومنفردة غير مقنعة للمواطنين ومازال التذمر مسموعا ومتصاعدا على كل الاصعدة .

معالي الرئيس

ايها الزملاء الكرام

لا ادري كيف تدعي الحكومة وهي ترفع سعر الخبز الى (٢٥٠) فلسا انها لم ترفع دعمها للرغيف ، وانما غيرت اسلوب الدعم مع ان الحساب البسيط لعملية الدعم هذه تبين لنا ان دعم الخبز الذي سيصل الى المواطنين لن يزيد عن ثلث ما سيتكلفه كل مواطن في هذا البلد اذا كان المواطن يستهلك ثلاثة ارغفة فقط يومياً .

ثم لا ادري ايها الزملاء ، كيف اقدمت الحكومة على خطوتها هذه مع العلم ان هناك وسائل عدة امام الحكومة لابقاء سعر الخبز على ماهو عليه لاسيما وانها قد استمعت الى عدة اقتراحات منا نحن النواب في قاعة الصور وسمعت من غيرنا من اهل الخبرة والراي والاختصاص في هذا البلد العزيز ، وقلنا للحكومة بصوت مسموع :

١ - ابقوا سعر الخبز كما هو ولكن زيدو اسعار الكماليات من السيارات الفارهة والسجائر والمشروبات الكحولية والرخام والمرمر وملابسكم الحريرية التي تلبسونها . وحولوا هذه الزيادة لدعم رغيف الخبز .

٢ - ابقوا سعر الخبز والاعلاف المواشي كما هي وزيدوا الضريبة على رخص بناء القصور الفارهة للمترفين الذين تكلف كراجات سياراتهم اكثر مما تكلف بيوت كثير من المواطنين كاملة .

٣ - ابقوا سعر الخبز والاعلاف الماشية كما هي وافرضوا ضريبة على الوافدين بنسبة يتفق عليها ولنسميها ضريبة دعم الخبز .

٤ - ابقوا سعر الخبز والاعلاف المواشي كما هي واعيدوا الضريبة التي خفضتموها على شركات التأمين والبنوك التجارية ، وحولوا هذه الاموال دعما لرغيف الخبز والمواد الغذائية .

٥ - خففوا من ارسال الوفود لحضور كثير من المؤتمرات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ليتم التخفيف من صرف النفقات والمياومات التي اصبحت محل تندر المواطنين واستهجانهم .

وانني اقترح هنا ان يتم التوقيع على ميثاق شرف فيما بين السلطات لثلاث في بلدنا العزيز لتحويل نصف المياومات الممنوحة لكل موظف - ابتداء من دولة رئيس الوزراء وانتهاء بأي موظف يشارك في وفد خارج هذا البلد - الى دعم رغيف الخبز ليتحمل الجميع العبئ الوطني في تثبيت سعره على ماهو عليه .

٦ - ضعوا خطة للاستصلاح الزراعي واستثمروا اراضي البور واحفزوا طاقات المزارعين في استثمار اراضيهم ولو كانت صغيرة او مشتركه .

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام ..

اما ادعاء الحكومة بأنها بقرارها هذا تمنع التهريب ، فهذا من شأنه ان يخفف التهريب فعلا ولكن على حساب جوع المواطن وراحة

الحكومة فواجب الحكومة ان تزيد من فاعلية حراسة الحدود وذلك له مائة سبيل وسبيل ، وانا ادل الحكومة على سبيل من هذه السبل ، فالافضل لها وللشعب معا ان ترسل جنودنا الاخيار من ابناء الامن العام ان ترسلهم لحراسة الحدود ومتابعة المهربين بدلا من حراسة مهرجان جرش الذي ازعجنا نحن ابناء محافظة جرش ماديا وجسديا ونفسيا وخلقيا ، علاوة على انه قد حمل الخزينة اعباء مالية جديدة ، والله وحده يعلم كم وصل الى جيوب الغانيات من العملة الصعبة بدلا من ان تحول هذه الاموال الى دعم الخبز والمواد الغذائية ، او اعلاف الماشية التي اصبحت اسعارها خيالية والتي سينتج عنها تشريد الالاف من صغار مربي الماشية والحاق الخسائر الفادحة بهذا القطاع الحيوي وتقليص الاستثمار فيه الامر الذي سيفاقم العجز في معدلات الامن الغذائي والعجز في ميزان المدفوعات . علاوة على حرمان المواطن الفقير من الاستفاده منها غذائيا الا في المناسبات .

وفي الختام اقترح عليكم ايها الزملاء ونحن ندرك حجم معاناة المواطنين تتخذوا قرارا جريئاً يلزم الحكومة بعدم رفع سعر الخبز والاعلاف نهائيا ، وتحت أي ظرف والا فنحن معشر النواب سنتحمل مسؤولية جوع ابناء هذا البلد ومعاناتهم ، ويجب ان يكون لنا موقف حازم مع الحكومة ازاء كل خطوة من شأنها ان تمس قوت المواطنين .

اللهم هل بلغت اللهم فاشهد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل ضيف الله المومني ، المتحدث الذي يليه الزميل عبد المجيد الاقطش

السيد ضيف الله المومني :

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد ،

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء الاكارم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

خطت الحكومات المتعاقبة خطوات واسعة على طريق تنفيذ البرامج الاقتصادية لبلدنا حسب رغبة غيرنا وجاء دور الخطوة الاخيرة التي تمس مباشرة حياة المواطن بالقرارات التي موادها تخلي الحكومة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها والتي تتمثل في رفع الدعم عن السلع الاساسية والخدمات في الخبز والتعليم والصحة ، حيث على المواطن ان يدفع ثمن الطعام والتعليم والصحة باسعار مرتفعه مع ثبات الى حدما بالاجور والرواتب وضرائب تزيد من الصعوبات في استمراريه العيش الكريم .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

وصلت قضية الخبز الى مرحلـه صعبه عندما استخدمت الحكومة كل الاساليب لتقول للناس وللراي العام وحتى للبرلمان ان القرار قد اتخذ ولا تراجع عنه ولو وجدت البدائل الافضل وها هي الحكومة الان قد فتحت طريقاً جديدا لحسم المواجهة مع الشعب وذلك من خلال مجلس النواب الذي تأمل ان تحصل على تزكية الاغلبية للقرار مما يؤدي الى تعميق ازمة الثقة بالحكومة عند الشعب ثم تبدأ الازمه لتطال الثقة بالبرلمان نفسه الذي انتخبه الشعب وامل فيه الدفاع عن مصالحه . عندها ستبرز اساليب جديدة ربما لا تخلو من القمع للراي الاخر الذي سيعتبر رأيا تخريبيا يطارد اصحابه كمشيري شغب ومثل هذه النتائج لاتساعد على التقدم ولا على ادارة شؤون البلاد بصورة عادلة .

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

قضية الخبز هي قضية رمز المعيشة. لذلك الناس في ضيق وهم مستاؤون لانهم كذلك والذي لم يتضرر مستاء لعظم المشكله واتساعها ولتعرض معنى التكافل الاجتماعي الى هزة عنيفه ، حيث كان ينظر للحكومة انها مسؤوله عن توفير شروط العيش الكريم للمواطن وتحقيق امنه الغذائي

فالمواطن لم يعد معزولا لايعرف مايدور حوله فهو يرى ابواباً كثيره يمكن الاستعاضة بها لسد الخلل بالموازنه فقبل يومين اوثلاثه ايام فقط يذكر احد المواطنين ان المواطن هو الذي اخبر ان الحكومة اعلنت عن (٣٦) حال فساد والذي يخبر هو مواطن في محافظة الكرك فلو انها تابعتها بجدية ثم اشترينا بعد ذلك كيلوا الخبز بدينار لقبلنا ورضينا بذلك .

معالي الرئيس

- الناس في ضيق ويترقبون هذا اليوم على امل ان يحصل بعض الانفراج .

الناس محبطون واكثر من ٨٥٪ يحيلون هذا الاحباط على ممثليهم في مجلسكم هذا الذي مرر الكثير مما سبب ماهم فيه من ضيق واحباط .

معالي الرئيس

- لو كان قرار رفع ثمن الخبز على يد حكومة رئيسها ومعظم وزرائها ليسوا من هذا المجلس لكان خيراً لهذا المجلس .

- لو جاء قرار رفع ثمن الخبز بعد انتهاء مشكلة البطاله بين عشرات الالاف من الشباب ، ثم بعد محاصرة داء الفقر لكان مناسباً .

- لو كان قرار رفع الدعم عن الخبز بهذه الصورة بعد اعادة ما انقطع من معونه وطنيه بسيطه لمئات الاسر الفقيرة من صندوق المعونة الوطنية لكان افضل .

ان الارتفاع في سعر الخبز سيسبب الارتفاع لعشرات السلع الاخرى والنفس البشريه هي هي سواء كانت غنية او فقيره تشتهي الاشياء فاذا عز عليها شراء رغيف الخبز فأين يتسنى لها شراء غير الخبز .

معالي الرئيس

ان اسلوب الدعم الذي اعلنت عنه الحكومة يكلف جميع مؤسسات الدوله اداريا ويكلف المواطن الجهد والمال حتى يحصل عليه ، وعندما يصل هذا الدعم الى يده فانه سيذهب في شراء ماينقص البيت من حاجيات ثم تبدأ المعاناة مع رغيف الخبز معظم ايام الشهر .

ثم لابد من انهاء الموضوع بلفتة الى الماضي حيث ان التاريخ يروي لنا عن السلطان (قطز) ان كان يخصص العديد من المخابز في انحاء الدوله مهمتها تزويد الاسر الفقيره بالخبز دون مقابل فهل لنا ان نتخذ من امثال هذا المسؤول وغيره من المسؤولين الذي كانوا يربطون الحجارة على بطونهم الخاوية ثم هم بعد ذلك يحسون بالسعادة عندما يجوعون لتشبع الرعية وعندما يرون ابتسامات الفقراء وابنائهم ترتاح ضمائرهم لانهم قاموا بحق المسؤوليه خير قيام وهكذا فهم المسؤولون ان المسؤوليه لاتغدو ان تكون سهراً على مصلحة المحكومين لتحقيق طمأنينتهم ، وراحتهم فهكذا هي المسؤوليه وهكذا هو المسؤول من اجل ذلك فان الامل كبير في حكومتنا الرشيده التي اعرف عن رئيسها كبر قلبه وسعة صدره الامل بالرجوع عن القرار لان في ذلك خير للبلاد والعباد والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله . الدكتور عبد المجيد الاقطش والمتحدث الذي يليه الزميل جميل الحشوش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

معالي الرئيس انا عندي اكثر من نقطه نظاميه ارجو ان لاتحسب من الوقت المعد لي .

النقطه النظاميه الاولى اسال الحكومه بالأمس كلمات النواب التي كانت تظهر على التلفاز بشكل لا يعبر عن ارائهم ابداً مايقرب (٣٧) نائب اخذو (خمسين) دقيقه او مايقرب من ساعه ، في حين انه بعد كلمات النواب يأتي بمسلسل (ان قلبي ليس في جيبي) لمتله هكذا . تعطى الحلقه اكثر مما يعطى مجلس الامه على التلفاز الاردني ، هل هذا يجوز انا اطرح الامر على الاخوة النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

قال تعالى في معرض امتنانه على

قريش " الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف " .

صدق ا لله العظيم

اننا نواجه اليوم اخطر قضية حياتية جئنا نحن معشر النواب من اجل ديمومتها وتحسين مواصفاتها هذه القضية هي لقمة العيش التي بها سر بقائنا وروح كرامتنا .

هذه اللقمة التي تربينا على قدسيتها هي مشكلة الشعوب منذ القدم واصبحت الان معرضاً للسلب والمضاربة وهذا يذكرنا وما ادري بماذا يذكرنا ، وما كنت اتوقع في هذه الدوره ان استشهد بأبيات من الشعر لشاعر عباسي يتحدث عن الخبز كما نتحدث اليوم مبينا فضل هذه النعمه على عباده فيقول الشاعر العباسي مروان بن محمد :

ماجمع الناس لدنياهم
انفع في البيت من الخبز
والخبز باللحم اذا نلته
فانت في امن من الترز (الجوع)

ونحن نقول ، نسأل ا لله سبحانه تعالى ان لا نحول البيت الثاني فنقول:

والخبز بالخبز اذا نلته
فانت في امن من الترز

معالي الرئيس الاخوة الزملاء :

انا لست مع رفع اسعار الخبز اما ما تصر الحكومة على تكراره حين تطلب بان نجد لها الحل فاننا نقول بان الحكومة قد اتخذت القرار في وقت مبكر وبدون عرض على هذا المجلس الموقر من حيث المبدأ متناسية ذلك الشعار الذي كتب على اللوحة الخضراء بالماء الذهبي المنزل من فوق سبع سموات يقول :

(وامرهم شورى بينهم)(وشاورهم بالامر) ، وانني هنا اقول ان هذه القضيه قد قبلت ظهر المجن لهذه الحكومة البيضاء حين اعلنت ومارست فعليا محاربتها لبعض جيوب الفساد المتنفذة والقرارات التصحيحية التي اصدرتها فعلياً ونحن لا ننكر عليها هذا العمل الصائب ولكن اتخاذها القرار برفع اسعار الخبز قد غطى على جميع الايجابات التي صدرت عنها .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب

اننا نقارن الوضع الذي عندنا بالدول الاخرى ونحن نقول بأن هناك فرقاً بين المجتمع الاردني وغيره من المجتمعات العربية بالنسبه لاستهلاك مادة الخبز ، نحن شعب يأكل الخبز بالخبز ، نأكله فراشاً وغطاءً لطعامنا في مناسفنا البلديه التي نقدمها في مناسباتنا المتعدده في افراحنا واطراحنا ومع هذا فنحن نقول بأننا مع الخبز طعام الانسان ولكننا لسنا في وضع يسمح لنا ان نضع طعام الانسان في نفس الوضع مع طعام الخرفان .

معالي الرئيس ، الاخوة الكرام

انني ابدي الملاحظات التاليه وآملي بالحكومة الرشيده وهي جزءاً منا ولا يعني انهم في ذلك الموقع اننا على طرفي نقيض ، او اننا في قارب مختلف ، فنحن جميعا في قارب واحد ، والمصيبه تعصيبنا جميعاً من نواب وحكومه ومواطنين ، واقترح بان هناك من الوسائل الكثيره التي تسهم في عدم رفع الخبز بايجاد البدائل لهذا الامر :

اولاً : ان تقوم الحكومه بدعم الخزينه من الخزينة وذلك ببيع بعض الاراضي المملوكه لخزينة الدوله ، وخاصة الموجوده بالقرب من المدن الكبرى كالعاصمه عمان ، واخص بالذكر تلك الاراضي الممتده من ياجوز غرباً الى صويلح الى شفا بدران وهي الاف الدونمات ، وهذه مناطق جبليه ولا تصلح للزراعة ، فاذا ما قامت الدوله بعرض هذه الارض للبيع للمواطنين ، تكون قد حققت مايلي : -

اولاً : زيادة الدخل لميزانية الدوله .

ثانياً : الحد من امتداد العمران على الاراضي الزراعية .

ثالثاً : التقليل من جنونية ارتفاع اسعار الاراضي المملوكه وخاصه في عمان الغربيه ، وما ادراك ما عمان الغربية .

اسالوا معالي الاستاذ منير صوبر؟

ثانياً : ان الحكومة بدلاً من ان تمد يدها الى لقمة العيش الاساسية في حياة المواطن ، لديها بدائل اخرى

وذلك بالحد من النفقات غير الضرورية والحكومة تعلمها ولا داعي للخوض في التفصيلات .

ثالثا : ان سياسات الحكومات السابقة قد ساهمت في تحول المجتمع المنتج من المزارعين الى مجتمع يعتمد على بدائل مخالفه لفطرتها الزراعية هذا بالاضافة الى تأجير المساحات الواسعه من الاراضي الزراعية الى شركات الدخان ، التي افسدت الارض هذه النبته الخبيثه التي افسدت الارض قبل ان تفسد احساد الانسان .

رابعا : ان ما طرحته الحكومة من الية لدفع الدعم سوف يكون سهلاً بالنسبة للموظفين وصعباً على بقية المواطنين وفي جميع الحالات فيه تجاوز وتعد على الوحدة الوطنية ولكن بدون سوء نية .

خامساً : اننا نتحدث عن اقتصاد وسياسه ، ان النتائج التي توصلنا اليها جاءت مقدمات لافعال سابقه ، ولهذا فان سياسات الحكومات السابقة في تشكيلاتها المتعاقبة كانت تتجاهل تلك الشرائح السكانية من شتى المنابت والاصول رغم التوجيهات المتكررة التي كانت تصدر عن سيدي صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم فادى هذا الامر الى تهميش تلك الشريحه وعدم مشاركتها في صناعة القرار ابتداءً من الوزارة والسفارة مروراً بالامانه العامه انتهاءً بصغار الموظفين ، اضف الى ذلك حكر بعض المؤسسات على فئات دون اخرى ، وهذا الامر ادى الى خلل احتماعي ونفسي واقتصادي ان الخلل الاقتصادي فقد ادى الى تهريب رؤوس الاموال الى خارج البلاد واما الخلل الاجتماعي فقد ادى وجود شريحه من المجتمع الاردني ان تكون في زاويه المعارضه دفعاً وليس رغبة منها ، وما توصلنا اليه اليوم من ازمة اقتصاديه هو نتيجه هذه التصرفات حتى جئنا لنبحث عن حل في رفع اسعار الخبز قوت المواطن الاساسي .

معالي رئيس المجلس :

دكتور اقطش وقتك انتهى من فتره طويله ، لعل في الكلام التي

تتكلم فيه انت مايشير الحقيقه الذي تهدف لعدم وجوده ولايجوز بهذه الطريقه نحكي ، لذلك ارجو انهي كلمتك .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

سادسا : انني اطالب الحكومة بصرف-النظر كلياً عن رفع سعر الخبز والاعلاف حتى نهاية هذا العام على ان تطرح حلولاً جديده في بداية العام القادم ضمن موازنة عام ١٩٩٧م .

فانني اوجه الشكر الى جميع الاخوة الذين وقعوا على العريضه .

وختاما فانني اتوجه الى الله سبحانه وتعالى ان يجعل بلدنا سخاءاً رخاءاً وسائر بلاد المسلمين وان يحفظنا ملكاً وحكومة وشعبا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الزميل جميل الحشوش والمتحدث الذي يليه الاستاذ صالح شعواطه .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نناقش اليوم موضوع تحويل دعم الخبز من دعم بالسعر الى بدل دعم نقدي ، وارى ان هذه المناقشه لاجدوى منها مادامت الحكومه مقره على اتخاذ القرار بهذا التحويل نتيجه لتوصيات صندوق النقد الدولي من ناحية لانه يعتبر الاردن من الدول المستجيبه للتصحيح الاقتصادي يضاف الى ذلك تحاشي أي اعجز في موازنة الدوله ينشأ من هذا الدعم . هذا مع العلم اننا نعرف والكل ان الحكومة ابن هذا الوطن وعينها على ابناء هذا الوطن واعتقد ان معظمهم هم نواب هذا الشعب لكن مصلحة الوطن تستدعي مثل اهذه الامور .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لاينكر احد ان الخبز غذاء اساسية للمواطن الاردني وخاصة لذوي الدخل المتدني والفقراء فهو وجبه رئيسيه وليس مجرد مادة تدخل ضمن

ماده الطعام ولذلك فان زيادة السعر يلحق الضرر بالمواطنين الفقراء ذوي الدخول المتدنيه خاصة وان هذه الزياده تبلغ عدة اضعاف السعر الحالي .

اما القول بان دعم سعر الخبز يحول الى دعم نقدي وبنفس القيمه ارى انه قول لم ياخذ بعين الاعتبار كثيراً من الامور المهمه : -

اولاً : ان استهلاك الناس من الخبز متفاوت فهو مادة ثانويه على موائد الاغنياء وذوي الدخول العاليه بينما هو بالنسبه للفقراء وذوي الدخول المتدنيه الجزء الاكبر من الوجبه الغذائيه ان لم تكن الوجبه بكاملها لذلك وان استهلاكهم من الخبز اكبر ويجب ان يتناسب البدل النقدي للدعم مع حجم الاستهلاك بحيث يعطى هؤلاء الفقراء وذوي الدخل المحدود بدلاً نقدياً يتناسب مع استهلاكهم ويعطي الاخرون بدل اقل .

ثانياً : ان الحكومه تستطيع التوفير في نفقات اخرى تقل اهميتها عن اهمية دعم الخبز لابعاد هذا الدعم لهذه الماده الاساسيه للمواطن العادي .

اما اذا كان لابد من ان تكون هنالك تغير في اساس الدعم وزيادة السعر فيجب ان تكون هذه الزيادة تدريجيه بنسبه قليله في كل سنه يستيطيع المواطن تحملها مع دفع بدل نقدي لهذه الزياده تتناسب مع استهلاك الفئات المختلفه من المواطنين من مادة الخبز .

ثالثاً : يجب ان تكون اليه حصول المواطن على بدل الدعم النقدي مع تعديله حسب نسبة الاستهلاك آلية سهله وميسره لاتكلف المواطن العادي الكثير من الوقت والمال .

رابعاً : ان القول بأن سبب تغير الدعم هو ان الكثير يستخدمونه بدلاً من الاعلاف لمواشيهم فإنه يمكن الاخذ بعين الاعتبار ان تكون زيادة السعر في تغير اسلوب الدعم زيادة تجعل مادة القمح اعلى بقليل من سعر مواد الاعلاف وعندئذ يكف اصحاب الماشيه عن استخدام الخبز بدلاً من العلف بسبب زيادة الكلفه .

واخيرا اقترح وضع حوافز بجزيه للمزارعين الذين يزرعون مادة القمح

والاعلاف وضرورة دراسة جديه لمديونية المزارعين للتخفيف عن كاهلهم وتحفزيهم للتوسع في الانتاج الزراعي .

واقترح على الاخوة النواب ان تكون زيادة لكيلو الخبز ب (خمسة عشرة) قرشاً بدون وجود دعم من الحكومة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، ارفع الجلسة لمدة (ربع) ساعة ثم نعود وسيكون اول المتحدثين كما ذكرت الزميل صالح شعواطه .

((رفعت الجلسة للاستراحة))

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نعود الى استئناف الجلسة ، المتحدث الزميل صالح شعواطه والمتحدث الذي يليه الزميل ابراهيم سماره .

السيد صالح شعواطه :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام اريد ان اوضح وجهة نظري حول السياسة التموينيه ، واقول ان قدرة أي دوله على توفير ما يلزم من الطعام والشراب لشعبها نراه مقياساً على رفع مستواها الاجتماعي .

نرى من هنا بانه يتوجب ان يكون لدينا سياسه تموينيه حقيقيه واقعيه تقوم على توفير المصادر المحليه وعلى الاعتماد على الذات تجسيداً لسياسه لتأكل مما نزرع وهي سياسه زراعيه ناجحه فاين نحن من كل ذلك لكنني مخالف من الاراء في ارتفاع سعر الخبز لقد اثقل كاهل كل مواطن قادراً او غير قادر واصبح مواطننا ينوء بأعباء واثقال هذه الضرائب ، واذا كان المواطنون تقبلوا ان يتحملوا المسؤولين ، وهم قادرون على ذلك ، فانه ينبع ذلك من شعورهم بانهم امام تحديات جسام وان ذلك منوط ايضاً بشعورهم بان الحكومه قد اعدت لنفسها ولغيرها برنامجاً تقشفياً حقيقياً .

ان على الحكومه ان تتقدم لهذا

المجلس الموقر ببرنامج تمويني وطني يشمل كافة الوزارات والدوائر التي لها تماس بالغذاء والتي تعكس برنامجا انمائياً مقترناً ببرنامج تقشفي .

ان هذا الامر يدخلنا مدخلاً اجبارياً للحديث عن تدخلات البنك الدولي وفرض شروطه وتدخله في كل ما يسمى برنامج الاصلاح الاقتصادي .. ان هذا الجهات الدوليه لها حساباتها الساسيه والاقتصاديه ولكن لنا نحن بدون حساباتنا التي يجب ان لاتغيب عن ذهن الحكومة الموقره .

ارفض الرضوخ احياناً لتعليمات هذه الجهات اذا كان من شأنها ان تمس بكيان واستقلالية ووحدة هذا البلد .

واذا كانت الحكومة قد اخذت كافة الظروف والمعطيات بعين الاعتبار وهي تقرر مسألة الخبز وهي معطيات قد تكون واقعيه فانها يجب ان تأخذ بعين الإعتبار ايضاً ان اسعار القمح قد تدنت في الاونه الاخيره .

وانها يجب ان تبحث عن برنامج وطني في اطار تشجيع زراعة القمح وتسهيل ذلك .

وبهذه المناسبه وحيث ان هذا الموضوع هو محل خلاف بين المواطنين . فقد عملت الجهات الامنيه تشدد على المواطنين منعا من ظهور الراي الاخر . وهو امر مرفوض وغير مرغوب اذا ان ثمة معارض ومؤيد ولا يجوز ان نمنع اصوات المعارضين من الظهور طالما كانت في اطار القانون وفي اطار المصلحة الوطنيه .

السيد الرئيس

انني لاشك بوطنية الحكومه واستناد قرارها الى وقائع وحقائق نعرفها . ولكن الكثير من هموم المواطنين ومشاعرهم يجب اخذها بعين الاعتبار خاصه وانه لا دخل له في اسباب هذه الهموم .

ويجب على الحكومه توفير فرص العمل للمواطنين ومحاربة البطاله واقامة العداله بين جميع المواطنين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،

الاستاذ ابراهيم سماره والمتحدث الذي يليه الدكتور محمد الحاج .

السيد ابراهيم سماره :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،،،

فان اول متطلبات حل اية مشكله هو مواجهتها وتحديدها والاعتراف بوجودها ، وليس النهرب منها او انكارها . ولما كنا حكومة ونواباً وشعباً امام مشكله بل مشكلات تتطلب برامج تصحيحيه علميه عمليه واعيه ، فانه لزام علينا ان نواجه قدرنا وان نحسن التخطيط والتنظيم وصولاً الى اصلاح شامل وحل كامل لمشكلاتنا ، وخلاف ذلك فان الغد الاتي لايرحمنا ابدا ... وعليه لابد من تحديد الاسباب وتشخيصها ، ولا اقول ما اقول من باب الاسقاط ولوم الاخرين ، ولكنها الحقيقه ، فالجميع منا يعلم ان تراكمات الماضي الموروثه في المديونيه ، وعدم الاعتراف بوجود المشكلات ، وعدم احكام التخطيط والتوجه الجاد الى الاصلاح ، وعدم مواجهة الحقائق مهما كانت مره ، هي التي ادت بالاحوال الى ما نحن فيه ، اذ لاذنب لهذه الحكومه ولا لهذه المجلس الموقر الا انهما ورثا هذا الواقع الصعب ، وتصديا لمواجهته بشجاعه ومقدره بالرغم من اختلاف الاراء وتنوعها .. ومن الملاحظ ان الغالبيه الكبيره من شعبنا بدأت تعي ابعاد سياسه التصحيح الاقتصادي ، وبشكل خاص الاسلوب الجديد لدعم الخبز . وليس هذا الامر بدعه ايها الساده ، فكل دول العالم ومنها الدول الناميه التي تعتمد على نفسها في بناء اقتصادها ، والتي لم تعد تتلقى دعماً من احد كما هو حالنا اليوم ، تلجأ الى برامج تصحيحيه حفاظاً على كينونتها ووجودها ، وكيلا تعصف بها النوازك او تفجأها بغته وهي لاهية او تدفن راسها في الرمال .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

لقد تناقشت مع شرائح متعددة من ابناء شعبنا الطيب بامر يعرفه شيوخه وكهوله وشبانه ، وكيف كنا ذات حين اذا سقطت لقمة خبز من يد احدنا سرعان ما يلتقطها وينفض عنها التراب ، ويقبلها ثم يهوي بها الى فمه داعياً ربه ان يديمها نعمة من نعمه لاتنقطع .. وان هذه النعمة لايجوز باي حال من الاحوال ان ترمى بحاويات القمامه التي تلقى بها نسبة كبيرة من خبزنا اليومي ، او تقدم علفاً للمواشي على شكل خبز او دقيق ، لا لشيء الا لانها تباع مدعومه بستين او سبعين فلساً للكيلوا الواحد الذي يكلف الخزينه اضعاف ذلك عند الشراء ، مما استوجب اعادة النظر في اسلوب الدعم بحيث يصل المواطن الاردني دعمه الكامل غير المنقوص ، وبشكل خاص للشرائح التي يجب الا يرفع الدعم عنها ، وهذا ما فعلته الحكومة وماترمي اليه بكل وضوح وصراحة ، وبذلك يرشد الاستهلاك ، وتصان النعم ، ويأخذ الفقير حقه ، وتنشط استراتيجيه زراعة الحنطه ، ويشجع المزارع الذي سيجد ثمرة جهده عطاء طيبا وربحا وفيرا ، ويبقى الدعم في ذات الوقت قائماً له ولكل اردني ، ويحفظ قوته فلا يعود يتسرب الى خارج الحدود يتجر به المهربون والجشعون الذين كان يجب ان تنزل بهم عقوبات رادعه زاجرة.

نعم ايها الاخوة ، ان مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار ، واننا في معركة الاصلاح الاقتصادي التي نعيشها ، انما تشبه حالنا حال جيش العسرة ، وان هذا البرنامج التصحيحي والاسلوب الجديد لدعم الخبز هو امر لازم لمواجهة قدر واقع يفرض نفسه علينا ، وعلينا ان نواجه قدرنا بحكمة وصبر وشجاعه ، واعتماد على الذات ، لان في ذلك انقاذاً لانفسنا وانقاذا لوطننا ... ولكنني في الوقت نفسه ادعو الى اعادة النظر في سعر الاعلاف حفاظاً على الثروة الحيوانية من التناقص والتسرب الى الخارج .

وختاماً ، فإنني ادعو الله ان يحفظ الاردن امناً مطمئناً ، وان يحفظ القائد الباني الذي يحرص على شعبه حرصه على نفسه وعلى ابنائه ، وان يلهمنا جميعاً سواء السبيل ، وشكراً سيدي الرئيس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، الدكتور محمد الحاج والمتحدث وهو اخر المتحدثين الشيخ عبد الباقي جمو .

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

يناقش مجلسنا اليوم مسألة ارتفاع اسعار الخبز القوت الاساسي للمواطن الاردني بل القوت الوحيد لبعض فئاته . وارتفاع اسعار الاعلاف طعام الماشية التي تعيش على تربيتها فئة كبيرة من ابناء شعبنا .

ورغم ان هذه المسالة قديمة وقفت امامها حكومات متعاقبة موقف المدرك لخطورتها الا ان حكومة الثورة البيضاء قبلت لنفسها ان تتصدى لهذه المسألة مع انها في بيانها الوزاري تعهدت امام المواطن الاردني بوعود كثيرة منها الاستمرار في دعم المواد التموينيه ، وتحسين مستوى المعيشة والتوجه بالمواطن نحو الرخاء والازدهار مع المحافظة على سعر صرف الدينار .

ولا ادري كيف تتفق هذه الوعود مع هذا الارتفاع الهائل لاسعار الخبز والاعلاف وما يترتب على ذلك من ارتفاع لاسعار عشرات السلع المتعلقة بالقمح والاعلاف .

هل تحسنت اوضاع الناس وتحرك السوق وعالجت الحكومة ولو جزئيا مشكلة الفقر والبطالة ، حتى تخطو مثل هذه الخطوة .

وهل هذا هو التشجيع الذي تقدمه الحكومة لتنمية الثروة الحيوانية لعلنا نستغني عن اللحوم المستوردة المهرمنه منها والمسرطنة والمصابة بجنون البقر او السالمونيا او غير ذلك من الامراض .

وهل هذا هو التشجيع لسكان البادية ليتشبثوا بباديتهم يعمرونها ام ان سياسة حكومتنا تهدف الى هجر البادية والارياف وتكديس الناس على بعضهم في المدن والاحياء الشعبية الفقيرة .

هل تعرف الحكومة ان الدخل الوحيد لسكان باديتنا هو هذه المواشي التي يقومون على تربيتها والتي بدأوا الان مضطرين لبيعها ؟؟

وهل تعرف الحكومة ان جزء كبيراً من ابناء شعبنا يعيشون على الخبز والشاي ؟؟

واخيراً هل الحكومة بوزرائها على قناعة بهذه السياسة او انها املاءات صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي نشك في مصداقيتها وفي ان برامجها لصالح الاردن وشعبه .

ان برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تسير عليه الحكومة يجب ان يبدأ بالحكومة لا بالشعب ، الا تكفي تلك الضرائب باسمائها المختلفة التي يتلوى المواطن تحت سياطها ، الا يكفي الارتفاع الذي فرضته الحكومة على اسعار الماء والكهرباء ، الا يكفي ذلك الارتفاع الجنوني على اسعار مئات السلع في هذا العام .

لست ادري لماذا تستكثر الحكومة على نفسها ان تدعم رغيف الخبز واعلاف الماشية ، وهي لاتدعم شيئاً غير ذلك لقد ثبت ان الحكومة التي كانت تدعي انها تدعم الارز والسكر واللحوم كانت تربح من الاتجار في هذه السلع بل ان وزارة التموين او المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي اسست من اجل خدمة الموظف وتخفيف العبء عنه وبيعه سلعة الاساسية باسعار معقولة اصبحت هذه المؤسسة وسيلة من وسائل الاتجار وتحقيق الربح ومنافسة التجار .

ان دعم القمح زراعة واستهلاكاً موجود حتى في امريكا نفسها التي توزع القمح على العالم .

واذا كانت الحكومة التي تجمع موازنتها من جيوب المواطنين وتسعى الى الخصخصة ورفع الدعم عن

الطعام والشراب والتعليم والعلاج وسائر الخدمات ولا تتكفل رغيف الخبز الى مواطنيها فما هي الفائدة من وجودها ؟؟

والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، اخر المتحدثين الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله واصحابه ومن والاه وبعد . .

لا ادري من اين ابدأ لان الجميع متفق على ان رغيف الخبز هو الزاد الذي يعتمد عليه كل انسان تقريباً ، والذي يقف هذا الموقف في هذا المكان يمثل الامة لايستطيع الا ان يدافع عن الحق والدفاع عن الحق لا يتأتى ولا يتحقق بالهجوم على الاخرين ، واساءة الظن دون دليل سوى ما يسمعه هنا وهناك ، هذا البلد الصغير بأمكاناته الضيق بارضه المليء بالشعب الطيب الذي لا يجوز ان يتخذ وسيله للهمز والغمز ، هذا البلد اسرة واحدة ولا نسمع الى كلام يقال هنا وهناك ، ان هناك تمييزاً بين مواطن ومواطن ، فالناس كلهم سواء ونحن كالجسد الواحد ، وليس هناك انسان كامل فالكمال لله ولا معصوم فالعصمة للانبياء ، ولكن لايجوز ان نتخذ اخطاء وقعت وسيله للغمز والشتم والقدح لان الانسان الواعي يحترم عندما يتكلم حتى خصومه (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك) فالكلمه الطيبه صدقه ، ورب كلمة يطلقها انسان تهوي به في جهنم سبعين خريفاً ، لانها قد تتحول الى فتنه والى فساد والى تحريض ، ونحن احوج ما نكون وفي هذه الظروف بالذات ان نعي من نحن وما الوضع الذي يعيشه الناس بل امتنا في مشارق الارض ومغاربها ، وان نطلب من رجل اعزل ان يصارع اسداً والا فهو خائف ، كلنا يومن انه لا يجوز ان يمس رغيف الخبز ويا ليت كل ما فقدناه كان رغيف الخبز ، والا

لتحركنا جميعاً وخلصناه جميعاً ، هناك اقتراحات وهناك مالا يجوز ان يقال وهو الحق والصحيح ، لان الحق عندما يقال في غير وقته وفي مكان غير مكانه وزمان غير زمانه يتحول الخير الى شر ، ولذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليقل خيراً او ليصمت) .

فالصمت خير من كلمة تثير فتنه او تجرح انساناً او تثير فتنة ، كلنا متفق على ان رغيف الخبز يجب ان يؤمن للمواطن وبخاصه لاولئك الذين زادهم الذي يكاد ان يكون وحيداً هو الخبز ، ولكن لا نستطيع ان نعالج الموضوع بضرب الامثال بالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام الذي وحده ابو بكر وعمر ، اللذان كان يشدان كل منهما حجراً على بطنه فوجدا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شد على بطنه بحجرين ، ولكننا كأننا لا نستطيع ان نفرق بين من يضع الحجر ويشده على بطنه في ظرف لايجد وسيله لشد على هذا البطن الا الحجر ، وبين اولئك الذين تخرجوا في مدرسه هذا الرسول عليه الصلاة والسلام الذين اكلوا حتى شبعوا ، حتى ان منهم من كان يجلس في الخطبه من كثرة الشحم واللحم ، اذن يجوز لنا ان نأكل وان نشرب ، ولكن لايجوز لنا ان يجوع ناس وان يترف اخرون ، فالرسول يقول عليه الصلاة والسلام

(والله لا يؤمن ، والله لايؤمن ، والله لا يؤمن

قالوا خاب وخسر من هو يا رسول الله :

قال (الذي ينام او يبت وهو شبعان وجاره جائع وهو يعلم) .

اذن المسؤولية تتعدى خزينه الدوله ان كانت خاويه ، فالمساهمة هنا مطلوبه من الاغنياء حتى يتساوى اغنى الناس وافقر الناس في رغيف واحد ويشطران شطرين لكل نصيب، والدولة تضمن للاغنياء اموالهم ، نحن نحمل على اعدائنا وتهمهم بانهم يتآمرون علينا - وهل في هذا عجب ؟

من قال بأن اليهود كانوا اوفياء في عهودهم ووعودهم ولكن عندما تضطر ان تسالم وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن لان ان تسلم وانت لست مضطرا ، نحن نعلم بأن صندوق النقد الدولي لم يؤسس من اجل سواد عيوننا او من اجل سواد عيون الدول النامية التي تغزو اموال هذا الصندوق بلادهم وتسيرهم كما تشاء ، فالصندوق لم يأتي الينا بل نحن مضطرون ان نذهب اليه ، لماذا لا نقول فلنتعاون حتى يغنينا الله عن هذه الصناديق التي تتحكم في رقاب الناس واليهود قالوا قديماً انهم سيثيرون الفتن والثورات في البلاد التي تحيط بهم ، حتى لا تخرج الدوله من تحت الثوره الا مضعضعه لا تجد خشبة الخلاص الا المال ويقولون والمال بأيدينا ، واي بلد دخله مالنا صار في ملكنا شاء ام ابى ، كلنا عليه ان يسهم في ان يستغني ويغني بلده وشعبه من الحاجه الى الناس ، هذا كله خارج عن الضوء الاحمر .

كثرت الاقتراحات ، اقتراح يقول بأن يكون السعر (اثني عشره) قرشاً ، او (اربعة عشره) قرشاً او (خمسة عشره) او (سته عشره) من غير دعم ، ولكننا لانعلم بأننا في هذه الحاله نظلم الفقير الذي يحتدم الخبز بالخبز نحن نقوم بعمليه حسابيه صغيره المعروض (خمسة وعشرون) قرشاً والدعم على هذا الاساس ثم تتراجع الحكومه فتقول (واحد وعشرين) قرشاً ، فالدعم (بخمس وعشرين) والسعر (بواحد وعشرين) ثم يكون هذا الفقير الذي يتلقى الدعم (دينارين وثمانية) قروش حسب تقديري انه يأكل الخبز بدون مقابل ، ولكن القاعده التي تعتمد عليها الحكومه وبعض النواب قاعده غير صحيحه ، لانهم يعتبرون المعونه الوطنيه اساساً التقدير والصحيح الواقع ان هناك كثيرين ممن يتلقون المعونه الوطنيه من هذا الصندوق وليسوا فقراء وهناك (عشرات) الالاف من الفقراء المستحقين لا يتقاضون ولا يأخذون من هذه

المعونه اذن اذا اعتبرت المعونه من هذا الصندوق اساساً على ان يجري التسجيل كل محتاج فقير وعلى اساس ان لا تكون القيمه السقف والحد لتحديد هذا المبلغ (خمسين) ديناراً لان كل واحد يعلم الحكومه والنواب والشعب ان (خمسين) ديناراً لا تطعم اربعة انفار ولذلك القاعده ان يكون التسجيل لكل الفقراء ويكون لهم الدعم (دينارين وثمانية) قروش وبهذا يكون الفقير قد اكل الخبز بدون مقابل ونحن ندافع عن الاغنياء وعن الاخرين الذين ليس على الحكومة ان تلتزم بتأمين الخبز لهم بالسعر المدعوم.

واسأل الله ان يهدينا سواء السبيل وان يوفق الحكومه لان تصدق لما تنوي وانا اقول ان الوزراء ليسوا مستوردين كلهم منا وفينا وكلهم نواب وكلهم يمثلون الشعب كما نمثل واسأل التوفيق لنا جميعاً .

واللي بيزعل بيدهن الحيط

معالي رئيس المجلس :

الزملاء تحدث في الجلسه يوم امس وهذا اليوم (٥١) زميل في موضوع المناقشه ، وبعد ان استمعنا لاراء الزملاء الذين رغبوا في الحديث ولدى الحكومه ما ترد به على ملاحظات النواب بعد هذا الحديث الذي استعرضنا به موضوع المناقشه، دولة رئيس الوزراء تفضل .

دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع :

بسم الله الرحمن الرحيم

عليكم ، معظمكم تكلم بالرفع ولم يتكلم أي منكم بالدفع ، وشد الاحزمه خير من فكها على حلها فلنتدرء الخطر الاعظم بالخطر الاصغر .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

الاخت الزميله

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي ان اتقدم الى مجلسكم الكريم بخالص التحية وعظيم التقدير على جميع الجهود التي بذلها الزملاء الاخوه النواب المحترمون في مناقشة برنامج الدعم الحكومي للمواد التموينيه وعلى الكلمات القيمة التي القوها سواء المويد منهم لهذا البرنامج، او المعارض له ، والتي ستكون جميعها محل اهتمامنا وعنايتنا ، ولتأتي هذه الجهود مكملة لجهود الحكومة في اجراء الاصلاحات الهيكلية في مجال دعم المواد التموينية ولايصال هذا الدعم الى مستحقيه من ابناء وطننا العزيز في جميع ارجائه حاضرة وبادية .

وفي هذا المجال ، ارجو ان ابين ما يلي حول المواضيع التي تعرض لها الاخوة النواب في كلماتهم يوم امس واليوم لايضاح الحقائق :

في مجال اعادة النظر في آلية دعم المواد التموينيه فان الحكومة تثمن عاليا ما ذهب اليه بعض الاخوة النواب في كلماتهم من ضرورة مواجهة مشكلة الدعم وايجاد الحلول المناسبة لها بما يخفف الضرر على المواطن ويحفظ له كرامته خاصة وان اسعار بيع مادة الخبز في الاردن منخفضة جدا بالمقارنة مع الدول المجاورة الامر الذي يجعل من هدره وتهريب الطحين الى الخارج تجارة مربحة ويصبح تسمين الاغنام الوافدة في الاردن واعادة تصديرها حرفة نافعة، كل ذلك على حساب المواطنين ، خاصة الفقراء منهم ، ومحدودي الدخل ، ومن هنا جاء توجه الحكومة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في مجال الدعم المتمثلة في الهدر وسوء الاستخدام والتهريب المباشر وغير المباشر مع الحد من الاستهلاك غير المبرر وايصال الدعم الى مستحقيه .

واما بخصوص شكوك بعض الاخوة النواب بمصداقية الحكومة في تنفيذ اليات الدعم الى مستحقيه بشكل مستمر وكامل ، ومنعا لأي شك حول هذا الموضوع فقد عمدت الحكومة الى وضع نظام خاص لهذه الغاية سيصدر بإرادة ملكية سامية وسيتم العمل به بعد انتهاء مجلسكم الكريم من مناقشة هذا الموضوع والتوصل الى قناعات

مشتركة حول الآليات المناسبة لتنفيذ ذلك ، علما بان الاجهزة المختصة قد وضعت جميع الاجراءات التي وجدتها ملائمة لتنفيذ الية الدعم النقدي وايصاله الى مستحقيه بشكل مستمر باسهل الطرق وايسرها واقلها كلفة على الاقتصاد الوطني ودون تحميل المواطن معاناة تذكر .

اما بالنسبة لارتفاع اسعار مشتقات القمح فقد تعرض الكثير من الاخوة النواب الى ان الدعم النقدي المقدم هو فقط لمادة الخبز وان باقي مشتقات القمح التي سيطرأ على اسعارها ارتفاع ملحوظ لم يتم دعمها .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ان الدعم النقدي الذي سيقدم للمواطن بني على اساس معدل استهلاك الفرد من مادة القمح وبواقع يزيد حوالي ١٠٪ عن معدل استهلاك الفرد في الدول النامية التي يمكن قياس استهلاك الاردن من القمح حسب معدلات استهلاكها . وبالتالي فان الدعم النقدي يغطي جميع مشتقات مادة القمح بما في ذلك الخبز .

بالاضافة الى حرص الحكومة الشديد على مراقبة اسعار هذه المشتقات وضبطها ومنع الاحتكار والاستغلال بشتى الوسائل .

اما حول زيادة الدعم النقدي للفرد ليصبح دينارين بدلا من (١,٢٨٠) دينار حسب طلب بعض الاخوة النواب في كلماتهم ، فارجو ان ابين ذلك الطلب سوف يؤدي الى زيادة دعم مادة القمح بحوالي (١١) مليون دينار عن الوضع الحالي ، وهذا بالطبع سيؤدي الى زيادة عجز الموازنة الذي نسعى جميعا لتخفيضه بشتى الوسائل الممكنة .

وفيما يخص توسيع قاعدة المشمولين بالدعم الكامل فان الحكومة تشكر الاخوة النواب الذين طالبوا بتوسيع هذه القاعدة وهي عازمة على ايصال كامل ثمن القمح الى المواطن الفقير في مختلف انحاء المملكة وهي تولي هذا الموضوع اهمية كبرى ، ايمانا منها بايصال الحق الى اصحابه والى ان هذه الفئة هي الاكثر استحقاقا للدعم والعناية

والرعاية المستمرة لرفع مستوى معيشتها وتحسين اوضاعها والتخفيف من معاناتها . وهذا ما حدا بالحكومة الى تقديم كامل ثمن الخبز للمواطنين الذين يستفيدون من صندوق المعونة الوطنية وليس بفرق الدعم ، واستجابة لرغبة الاخوة النواب فان الحكومة ستعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من كامل دعم الخبز من خلال صندوق المعونة الوطنية ليشمل جميع المواطنين ذوي الدخول المتدنية الذين يستحقون المعونة الوطنية في ضوء الامكانيات المالية المتاحة .

اما بالنسبة الى دعم مربي الماشية فان الحكومة تعي ضرورة دعم هذه الفئة خاصة اصحاب الحيازات الصغيرة ، لزيادة الانتاج وتحسين مستوى دخول هذه الفئة وقد ابقت على دعم مادة الشعير التي تعتبر المادة العلفية الرئيسة الاولى للمواشي ، فعلى الرغم من زيادة سعر بيع الطن الى (١٢٠) دينار فان هذا السعر ما زال مدعوما بما يزيد على (٢٥) دينار لكل طن او ما نسبته ٢١٪ من سعر البيع وبتكلفة دعم سنوية لهذه المادة تتجاوز (١٧) مليون دينار .

بالاضافة الى ذلك ، فان الحكومة تعمل الان على فتح باب الاستيراد والتصدير للاغنام بأنواعها المختلفة وهذا سيودي الى زيادة دخل مربي الماشية وتحسين اوضاعهم ، كما ان الحكومة تنظر الان في موضوع دفع دعم نقدي لاصحاب الحيازات الصغيرة التي تبلغ مئة راس فما دون لتعويضهم عن هذه الزيادة في الاسعار .

وبخصوص ما تعرض له العديد من الاخوة النواب في موضوع التركيز على دعم الانتاج الوطني من الحبوب المحلية ، ارجو ان اؤكد حرص الحكومة على هذا الموضوع باعتباره هدفاً استراتيجيا في مجال الامن الغذائي وقد تم رصد مبلغ (٨) ملايين دينار لهذه الغاية في الموازنة العامة لهذا العام وحددت الحكومة اسعارا مجزية لشراء الحبوب المحلية من المزارعين ، فقد حددت هذه

الحكومة سعر شراء القمح المواني بمبلغ (٢٠٠) دينار للطن وللشعير بمبلغ (١٦٠) دينار للطن علما بانه قد تم توريد حوالي (٥٢) الف طن حتى الان من هذه الحبوب الى وزارة التموين بلغ ثمنها (١٠,٦) مليون دينار وبلغ دعمها حوالي (٧,١) مليون دينار وان اسعار الشراء هذه مجزية تهدف الى زيادة الانتاج وتنويعه والتحول التدريجي لزراعة الحبوب بدلا من بعض اصناف الخضروات التي لا تسرق في مواسم انتاجها وتحمل المزارع والاقتصاد الوطني خسائر مالية كبيرة ، وقد جاء قرار الحكومة لتبني برنامج الدعم النقدي للمواد التموينية متطابقاً مع هذا التوجه اذ من المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة الانتاج المحلي من الحبوب بسبب تعويم اسعارها ومنع التشوهات التي كانت قائمة في اسعار بيعها .

ومشروعنا هذا هو في الاساس دعوة الى العودة الى الارض .

وفيما يتعلق بارتفاع الكلف الادارية لايصال الدعم النقدي للمواطن التي اشار اليها بعض الاخوة النواب ، فارجو ان اعلم المجلس الكريم بان الآليات والاجراءات التي توختها الحكومة لايصال الدعم لكل مواطن هدفت الى عدم تحميل الاقتصاد الوطني كلفاً ادارية تذكر ، اذ عمدت الى الدفع النقدي لجميع العاملين في الاجهزة العسكرية والمدنية (وزارات ودوائر ومؤسسات وهيئات رسمية) ، والمتقاعدين (عسكريين ومدنيين) ، والمتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي ، والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية من خلال الاجهزة التي يتقاضون رواتبهم الشهرية منها كجزء من تلك الرواتب وهذا الاجراء لا يترتب عليه أي كلفة ادارية اضافية . اما بالنسبة الى الفئة الباقية من المواطنين فسيتم الصرف لهم من خلال المكاتب البريدية والبنوك الرئيسة التي ستقوم بتقديم هذه الخدمة مشكورة بدون مقابل مشاركة منها في الجهد

الوطني لايصال الدعم الى مستحقيه في مختلف مناطق المملكة وتواجد المواطنين .

اما بخصوص ما اثاره بعض الاخوة النواب من امكانية اساءة الممارسة في صرف الدعم النقدي لصعوبة الرقابة ، ارجو ان اؤكد للاخوة النواب المحترمين بان الآليات والاجراءات التي وضعت ركزت على احكام الرقابة ومنع اساءة الممارسة من خلال اعتماد دفتر العائلة او جواز السفر الاردني المؤقت ساري المفعول كأساس لصرف الدعم من أي جهة مخولة بالصرف بعد ختم هذا الدفتر وثقب الختم بثقب دائري منعا لتكرار الصرف واساءة الاستخدام ، وعليه فان المواطن لن يستطيع قبض الدعم الا من جهة واحدة فقط مقابل ختم دفتر عائلة . يضاف الى ما تقدم ، تكليف اجهزة الرقابة الداخلية وديوان المحاسبة بتدقيق صرف الدعم النقدي بنفس الطريقة التي يتم بموجبها تدقيق كشوف الرواتب الشهرية كما تم تخصيص الاجهزة الرقابية في وزارة المالية لتدقيق الصرف الذي سيتم من خلال شركات القطاع الخاص والجهاز المصرفي والمكاتب البريدية .

اما فيما يتعلق باسلوب حساب الدعم وتقدير كلفة انتاج مادة الخبز التي تعرض لها بعض الاخوة النواب والتي جاء بعضها بعيدا عن الواقع والتكاليف الحقيقية للاسعار العالمية لمادة القمح والتكاليف الفعلية لاستيراده ونقله وتخزينه وتوزيعه وتكاليف المطاحن والمخابز . وفي هذا المجال ، ارجو ان اؤكد هنا بان الحكومة تتعامل مع مجلسكم الكريم بكل شفافية ووضوح وصدق المعلومة وان الارقام التي تم ايضاحها عن الدعم وكميات الاستهلاك تمثل البيانات الصحيحة وان الوفر المقدر من بعض الاخوة النواب الناجم عن تغير اسلوب الدعم لمادة القمح بواقع (٩-١١) مليون دينار هو الرقم الاقرب الى الواقع ، في حين ان ما ذهب اليه بعض الاخوة النواب من ان الوفر يصل الى اكثر من (١٠٠)

مليون دينار هو رقم غير دقيق واتمنى ان يكون كذلك لان البيانات والفرضيات التي اعتمدت لتقدير هذا الوفر لا تمت للواقع باية بصلة ، ولان احتساب كلفة الخبز يتطلب اخذ كامل تكاليف الانتاج المتمثلة بثمن القمح ونسبة استخراج الطحين منه وكلف المطاحن والمخابز التي تم اغفالها .

كما ارجو ان اوضح هنا الى ان ماذهب اليه بعض السادة النواب من تقدير استهلاك الاسرة الاردنية البالغ متوسط افرادها حسب ارقامه (٧) سبع افراد واستهلاكها اليومي حوالي (٥) كغم خبز ، فبحسبة بسيطة يتضح ان استهلاك المملكة من الخبز بموجب هذه الارقام غير الصحيحة يتجاوز المليون طن سنوياً . في حين ان استيراد المملكة حاليا هو بحدود (٦٦٠) الف طن قمح فقط ، على الرغم من وجود الهدر وسوء الاستخدام والتهريب وهو بكل تأكيد ليس (٣٣٠) ألف طن .

اما بخصوص ما ذكره احد السادة النواب من ان المبالغ التي صرفت للمتقاعدين بشكل مسبق على رواتبهم لشهر تموز تظهر وجود تلاعب حد خطير على الرغم من معرفة النائب المحترم ان الحكومة وانطلاقا من تأكيد مصداقيتها في ايصال الدعم النقدي للمواطن قبل اتخاذ قرارها بتعديل اسعار مادة الخبز قد اصدرت تعليمات واضحة ومحددة تم بموجبها اعتماد المعلومات المتوفرة لدى مديرية التقاعد في وزارة المالية عن عدد افراد الاسرة المعالين من قبل كل متقاعد لصرف الدعم بشكل مسبق له مع راتب شهر تموز على ان يتم تسوية المبالغ المستحقة لهذا التقاعد بالزيادة او النقص خلال شهر اب بعد تقديم دفتر عائلته الذي يبين عدد المستفيدين من الدعم ليتم في ضوء ذلك صرف الدعم له ولكامل افراد اسرته المعالين من قبله وعن كامل الفترة .

اما حول المقترحات التي تقدم بها العديد من الاخوة النواب بخصوص رفع اسعار الخبز الى (١٥٠) فلسا للكيلو غرام الواحد دون تعويض

للمواطنين ومع تقدير الحكومة لهذه التوجهات التي تمت دراستها من ضمن البدائل لمعالجة الدعم حيث وجدت الحكومة ان هذا الاقتراح يوفر على الخزينة مبالغ مالية تقدر بحوالي (٢٥) مليون دينار وهذا الوفر هو اكبر من الوفر الذي يؤمنه بديل تقديم الدعم النقدي للمواطنين الا اننا لم نأخذ بهذا البديل لما سيترتب عليه من زيادة في الاعباء المالية خاصة على الطبقات الفقيرة . هذا بالاضافة الى ان تحديد اسعار البيع بأقل من التكاليف يبقي مظاهر الهدر وسوء الاستخدام والتهريب قائمة ولا يوصل الدعم الى الفئات المستحقة له بشكل عادل .

ولا يفوتني هنا ان اذكر ان ما اورده بعض الاخوة النواب عن تساؤلات حول جدوى الاصلاحات التشريعية التي تطبقها الحكومة وآثارها على المؤشرات الاقتصادية المختلفة ، فأرجو ان ابين لمجلسكم الكريم بان حجم الاستثمار حتى نهاية شهر تموز من هذا العام قد بلغ (٢٦٦) مليون دينار باستثناء الاستثمارات السياحية في منطقة البحر الميت والعقبة المتوقع ان تتجاوز (١٠٠) مليون دينار مقابل مبلغ (٢٧٦) مليون دينار لكامل عام ١٩٩٥ والذي اعتبر في حينه عاماً متميزاً في حجم الاستثمار وقد بلغت مساهمة الاستثمار الخارجي حوالي ٢٠٪ من حجم الاستثمارات لهذا العام منها ١٦٪ استثمارات عربية . وهذا يعطي دلالة واضحة على الاثار الايجابية لهذه الاصلاحات التشريعية خاصة في مجال توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الانتاج المحلي الاجمالي .

وفي نهاية حديثي ، ارجو ان اشير الى اما اثاره العديد من الاخوة النواب من ان الحكومة قد طرحت موضوع الدعم بعد اتخاذ القرار ورغم تقديم عريضة من الاغلبية النيابية تطالب الحكومة بوقف اجراءاتها . وفي هذا المجال ، ارجو ان اذكر الاخوة النواب المحترمين بأنني عندما اجتمعت معكم في قاعة الصور لاشاوركم واضعكم في

صورة برنامج الحكومة في مجال الدعم اتهمت من البعض بأنني ابحث عن غطاء من مجلسكم الكريم لقرار هو من مسؤولية الحكومة سندا لاحكام الدستور وقانون التموين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ ، وهنا اؤكد حرص حكومتي على التشاور معكم والنظر في اية مقترحات تقدمونها للاستفادة منها في تطوير برنامج الدعم واسلوبه والياته واجراءاته في أي مرحلة من مراحل تنفيذه بما يخدم المصلحة العليا ويؤمن الدعم للمواطن المستحق في كل مكان . وانني اتطلع الى تعاونكم البناء وحكمتكم الحصيفة وحرصكم الاكبر على مصلحة هذا البلد العزيز علينا جميعا .

(ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، شكراً دولة الرئيس ، الزملاء بعد ان ادلي الكل في دلوه واخرما استمعنا له هو رد دولة رئيس الوزراء على بعض ملاحظات السادة النواب ، اود فقط ان اذكر بأن هذه المناقشة جاءت سنداً للنظام الداخلي لمجلس النواب بأن المناقشة هي تبادل الراي والمشورة بين المجلس والحكومة ، لكن بالتاكيد هذه القضايا الذي اثيرت خلال يوم امس وهذا اليوم اما من خلال كلمات الزملاء او من خلال ما بدءه رئيس الوزراء في كلمته التي سبقت المناقشة ، او كلمته التي انتهى منها الان ، التوجه والراي لكم في كل ما تم وطرح.

الاستاذ عبدا لله اخو ارشيده .

السيد عبدا لله اخوارشيده :

لايسعني الا ان اشكر دولة رئيس الوزراء على ما تفضل به بالروح التعاونيه مع هذا المجلس الذي ينتمي اليه بروحه وجسده وهو ابن وطن ونقر له بكفاءته وقدرته وحرصه على مصلحة الوطن ، الا انني اقترح على المجلس الكريم ما دام ان الحكومه الموقره قد انفتحت وانها بررت استباقها في اتخاذ القرار ، هو ان لا يوصف مجلس النواب بانه كان غطاء لهذا القرار ، وهذا الف شكرا اقدمه لدولته ولحكومته الموقره امام الناس ، حتى يعلم الناس بأننا لسنا شركاء فيما صدر من قرار وتحمل المسؤوليه وحده ، لذلك اقترح :

ان تشكل لجنة يختارها المجلس من الكفاءات الماليه والكفاءات القانونيه في هذا المجلس وجميعهم كفاءات وتعد ملخصاً معقولاً بالتشاور مع الحكومة لاتخاذ قرار مناسب يلزم المجلس والحكومة في نهاية الامر ، ولنخرج الى شعبنا بقرار ديمقراطي ومصلحي ، ليس فيه مزايده وليس فيه تطاول على احد وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

لانرغب بان نفتح مناقشه جديده في هذا الموضوع ، ببساطه المناقشه احكامها واضحه في النظام الداخلي لمجلس النواب ان كان هناك فيه اراء محدده لدى أي من الزملاء في أي توجه ترونه مناسب نود ان نسمع ، لكننا اكتفينا من المناقشة خلال اليومين السابقين ،الدكتور العكايله.

الدكتور عبدا لله العكايله :

شكراً معالي الرئيس

صحيح ان المناقشه تنعقد وفق احكام النظام الداخلي لتبادل الراي بين المجلس والحكومه ، ولكن التبادل الراي لاينطلق في فراغ ولا يفضي الى فراغ ، وهذا التبدال الراي لابد اما ان يصل الى راي مشترك او الى تعدد من الاراء ، فعندها سيدي الرئيس لديك مجموعه من المقترحات وتكاد قد تكون تبلورت في اتجاهين او في ثلاث اتجاهات ، فانا ارى ان ننتهي في هذه الجلسه الى سرد الاقتراحات ثم معرفة توجه هذا المجلس بما في ذلك الاقتراح التي ذكر الان ، او ذكر قبل الان في كلمات الساده النواب ، فارى ان نحصر الاقتراحات ثم ترى توجه هذا المجلس تجاه هذه المقترحات التي لديك لان الراي وتبادل الراي لايمكن ان يفهم من ان تنفض الجلسة بلا بلوره لتوجه من هذا المجلس .

مره اخرى انا اخالف الزميل عبدا لله اخورشيده بان المجلس يجب

ان يكون بعيداً عن مسؤولية هذا القرار ، هذا المجلس مسؤول واذا كانت الحكومة من صلاحياته ومن سلطاته ان تتخذ قراراً ، فأن للمجلس صلاحيات واسعه على الحكومه فلا يعفيه ابداً ان يقول : لست صاحب قرار تنفيذي فهو مسؤول ولو كنت مكان رئيس الحكومه لطلبت من هذا المجلس ان يصوت على هذا التوجه حتى يصبح توجهاً يحمله الجميع ويتحمل الجميع مسؤوليته خطأً او صواباً وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

نحن يحكمنا آلية وآلية واضحه ، الاقتراحات لها آلية والمناقشة لها آلية وسبق ان تمت مناقشات سابقاً يمكن ان ننهج أي نهج ترونه ، لكي بما لا يخالف الينا الدستوريه وآليتنا المتبعه في النظام الداخلي لمجلس النواب ، وما اشار اليه بعض الزملاء لدي نص موقع عليه (٢٤) زميل ، لكن النص بالحرف الواحد يطلبون عرضه كاقتراح على المجلس ، والاقتراح له آليه محدده ، الاقتراح برغبه هو دعوه للحكومه للقيام باية عمل ذي اهميه يدخل في اختصاصها ، والحقيقه هذا العمل هو من اختصاص الحكومة ، واذا رأيتم ان يسلك هذا مسلك الاقتراح فهذا لكم ، ومسلك الاقتراح محدد في النظام الداخلي لمجلس النواب ، لكن ان رأيتم اقتراح الاخ عبدالله وهو ان هناك العديد من الاقتراحات والحقيقه ان كل زميل كان في كلامه بعض التوصيات وبعض الاراء في هذا الموضوع ، وان رأيتم ايضاً ان تجمل كافة اوراق الزملاء وكافة ارائهم وتحال الى لجنة لتستطيع ان تخرج لنا بخلاصه لكي ننظر اليها ، ايضاً هذا لكم ولعل من الايسر ان نتوجه بهذا الاتجاه ، السيده توجان .

السيدة توجان فيصل :

آليات الاقتراح المنصوص عليها في النظام الداخلي تأتي عندما يبادر الى اقتراح ، لكن هنا بعد ان تم النقاش واي نقاش يجب ان يؤدي الى مقترحات ، لان لابد ان وجهات النظر ان لم تتنوع تتفاوت ، ان

يطلب الان من المجلس اقتراحات فرديه ثم نتبنى بعضها ، بينما الاقتراح الموقع من (٢٤) يعامل وكأنه اقتراح بموضوع طارئ ، اعتقد ليس فيه أي عداله رقميه على الاقل ، لان الاقتراح يتبناه واحد ويثني عليه اخر وذلك موقع من (٢٤) ، هذا يعتبر اقتراح من نتائج التفاوض ، اختصرنا الوقت وكتبناه وقدمناه لكي نسهل على الرئاسه ، فأنا ارى ان يطرح هذا اولاً بنصه مكتوب .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقه هذا لست انا اللي وضعته والاخوه الزملاء هم اللي كتبوه وطلبوا ان يعرض كاقتراح ، والاقتراح يجب ان يذهب الى لجنه وتدرسه وترسل تقرير الى المجلس ، ثم بعد ذلك يصوت عليه المجلس ، واذا كان المقصود ما ورد في كل ما تناوله الزملاء فهذا لكم ، الحقيقه هناك توصيات عديده وردت من خلال تناول الزملاء لها ، لا اعرف اذا كان ممكن ان نصوت على كافة هذه التوصيات الان هل هذا الكلام متيسر ام اننا نوجز ونلخص هذه التوصيات لتكون واضحه حتى نستطيع البت فيها . الدكتور عبد المجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام :

شكراً معالي الرئيس ، طالب عدد كبير من النواب اثناء مناقشتهم بتشكيل لجنة من المجلس لدراسة المقترحات التي ذكرها جميع النواب تبويبها وعرضها على المجلس ، انا اقترح ان يوكل معالي رئيس المجلس باختيار هذه اللجنة لتقوم بهذا العمل ثم تقدم بتوصياتها الى المجلس الكريم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس الحقيقه انه من غير المنطقي ان نبدأ الان نستعرض الاقتراحات كل شخص اقتراح اقتراحين ، لكن انا اجمع بين الاقتراحين الاقتراح الذي تضمنته الورقه والاقتراح الذي اقترح بتشكيل

لجنة ان تتوقف الحكومة عن مشروعها الى ان تتقدم اللجنة التي يقترحها الاخوة لتبحث الاقتراحات وتقدم توصيتها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

السيد حمزه منصور .

السيد حمزه منصور :

شكرا معالي الرئيس ،

الاقتراحات على نوعين :

اقتراح منها يحسن من الية التعامل مع خصة الحكومة وهذا تستطيع ان تستفيد منه بالطريقة التي تراها مناسبه، واقتراحا تتحدث عن ارقام بعضهم طالب بتثبيت اسعار الخبز واعلاف الماشيه على ماهي عليه والبعض اشار الى ارقام اخرى عشره، اثناعشر او اكثر او اقل ، وبالتالي انا ارى ان يتم التصويت على الارقام التي اعتمدت لاسعار الخبز واعلاف الماشيه وتترك التوصيات الاخرى لاستفادة الحكومة منها ، والاقتراح الابعد فيما ارى هو اقتراح ذكره كثير من الزملاء خلال كلماتهم ثم عبروا عنه بعريضه قدمت الى معاليكم وهي تثبيت الاسعار على ماهي عليه الى ان تتقدم الحكومه بمشروع قانون موازنة عام ١٩٩٧ وعندها تضمن مشروع قانون الموازنة ماتريد من ارقام وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

اكرر ان الاقتراحات عديده ، اذا بدأنا باية اقتراح لابد ان نطلب من كل زميل كان لديه اقتراح ان يتقدم ويطرح اقتراحه ونصوت عليه . ولا اعلم ان هذه القضيه كيف ستنتهي ومتى تنتهي لان الاقتراحات كانت متشعبه وعديده ومختلفه ، لا تستطيع ان نصوت على اقتراح او توصيه ونهمل التوصيات والاقتراحات الاخرى ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

سيدي الرئيس ان مجال الحوار المناقشه التي تجري في المجلس هي جزء من سلطة المجلس الرقابيه ، وهي سلطة محاسبه وليس سلطة اتخاذ

القرار ، فأن لم يعجبك من الحكومه تصرفاً حاسبتها ، لكننا لسنا بديلين عن السلطه التنفيذيه في اتخاذ قراراتها، ان اعجبتنا قراراتها وقفنا معها وان لم تعجبنا حاسبناها وللمحاسبه اساليبها ، ما طرح في هذه المناقشه سيدي الرئيس لايخرج عن احد امرين :

امر يرفض كل تغيير ، وامر يطالب بأساليب متعدده مختلفه متباينه لتغيير اسلوب الدعم .

كنت اتمنى على اخواني الرافضين لاي تغيير ان لا يضعونا في موقف التصدي لاقتراحهم في مواجهة قواعدنا وفي مواجهة الناس ، وان يطرح هذا الامر للتصويت حق من حقوقهم لانه اقتراح نريد التصويت على رأينا اننا لا نريد أي ارتفاع مهما كان ، سواء ورائه دفع او ليس ورائه دفع وهذا موقف ، اما الاراء الاخرى المتباينه فأنني اعتقد اجرائياً سيدي الرئيس انها اذا طرحت بالتسلسل للتصويت لم ينجح قرار منها ، لان التباين منها كبير ، من هنا الراي ان تحمل الرئاسه كل الاقتراحات التي طرحت وان يتم البحث مع الحكومه حولها لنعرف القرار الذي تصل اليه الحكومة بعد هذا الاضطلاع وتبقى سلطة المحاسبه بيد المجلس يمارسها بالاسلوب الذي يريد وشكراً سيدي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الشيخ العكور

السيد عبد الرحيم العكور :

شكراً سيدي الرئيس

الحقيقه كنت اتمنى على معالي اخي ابو عصام ان يقف عند مقدمته، والحقيقه نحن مع المقدمه التي تفضل بها ، من ان المجلس بعد ان استمع الى وجهات النظر المتباينه صار امام مقترحين محددين ، مقترح بعدم تحريك الاسعار اطلاقاً تحت أي ظرف من الظروف ، والى ان تبدأ بموازنة جديده في ضوءها نتواجه مع الحكومه ، والاقتراح الاخر متعدد الحقيقه الاليات ، بعضهم يقول نرفع

الى (١٥/١٢/١٠) والى اخـــره ، المتعدد يمكـن ان يتلاقـى مـع الاخ عبدا لله ، والاقتراح الاول يصـوت عليه ، فاذا لم يوافق عليـه المجلس الكريم من ان الحكومه توقف رفع الاسعار اطلاقاً والى وقت محدد متفق عليه حتى نهاية السنه ، هـذا مقترح وهو مـن حقـه ان يلقى موقف من المجلــس بالموافقـه او الرفـض ، والاقتراح الثاني ممكن ان تشكل لجنة ايضاً ، وغير هذين الاقتراحين معالي الرئيس لايوجد حقيقـه اقـتراح وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

لكن هل تستطيع ان تطرح اقتراح ولا تطرح الاقتراحات الاخرى بغض النظر عن محتوى الاقتراح ، اما ان نطرح كافة هذه الاقتراحات واما ان نـولي هـذا الامـر للجنـه لتلخـص الاقتراحات الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد عضوب الزبن :

شكراً معالي الرئيس الزملاء الافاضل ، استطيع ان اصل الى قناعه بان الحكومه بعد الدراسـه المستفيضه التي قامت بها وتفضل دولـة رئيس الـوزراء واجملها بحديثه الاخير انها حازمه على توجههـم ، ولكـن تركت الباب مفتوح من اجل السماح او سماعها الى الكثير من الاقتراحات من بعض الزملاء ، اقتراحي المحدد يا معالي الرئيس ويا زملائي الافاضل ، جميع الاقتراحات الـتي طرحـت مـن قبـل الزملاء الافاضل ، وارجو مـن زميلـي رئيس اللجنه الماليـه ان يقبلها مني ، ان تقوم اللجنة الماليه في مجلس النواب وهي صاحبة المعرفـه في هـذا الامـر بدراسه جميع هذه الامور ورفعها الى الرئاسه ربما سوف نستفيد مـن هـذه النقاط عند مناقشـة الموازنـه في العام القادم وهـذا اقـتراحي المحدد وارجو التثنيه عليه وشكراً معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد :

بسم ا لله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس لقد امضينا يومين كاملين في مناقشة هذا الموضوع وان تحويل هـذا الامـر الى لجنـه تجمـع الاقتراحات او تدرس هـذه الامور ، معنى ذلك انه لا فائده من هـذه النقاش التي اجرينا فيه مده طويله ، او اجريناه خلال مده طويلـه مـن الزمن ، انا اذكر معالي الرئيس اننا في الدوره الاستثنائيه الماضيـه كنا نعقد جلسات مناقشه وتنتهي باقتراحات ، وكنا نصوت على هـذه الاقتراحات الان ليس الموضوع موضوع مناقشه وانما موضوع مقترحات فقط وهـذه الاقتراحات اصبحت معلومه ومحدده جداً ولاتزيد على مجموعة قليلـه من الاقتراحات فأرى ان تطرح هـذه الاقتراحات بدءً بالابعد منها ثـم بالتدريج الى ان نصل بنهايتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ العكايله

الدكتور عبدا لله العكايله :

ان الجلسة التي دامت يومين الى اتجاهين محددين لا ثالث لهما :

اتجاه يقول الحكومه لانريد ولانرض ان ترفع فلساً واحداً .

واتجاه يتدرج من زياده معقوله الى زياده متوسطه ويقف عند هذا الحد، يعني اتجاه يرفض مبدأ رفع الاسعار ، واتجاه يقول انا ربما اتفق مع الحكومه في اليه هذا الدعم .

كـل الاخـوه الذيـن اقـترحوا اقتراحات المتدرجه في الرفع يمكـن ان يجملوا تحت اطـار لجنه تشكل لهذا الغرض لانها من حيث المبدأ توافق مع الحكومه على الاسلوب ولكنها تختلف معها في الاسعار ، هذا اتجاه.

والاتجاه الاول يقول لا ، لا اريد رفعاً ولا لفلس واحد هذين همـا الاتجاهين .

فأن نجح الاول كان هـذا راي المجلس ، وان نجح الثاني فلتجمل كل الاراء والمقترحات حول الاسعار ، ثم توكل الى هـذه اللجنه ثم تصل الى خلاصه تعود بها الى هـذا المجلـس وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اذا اردتم بتشكيل لجنه لكي تتعامل مع كافة القضايا التي اقترحت ، اذا اردتم فصل قضيه بانه من مع ومن ضد ويشارك من مع فهذا موضوع لكم ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين :

شكراً سيدي الرئيس

ارجو ان لا توضع الامور بالابيض والاسود ، لان هذه قضيه سهله ، انا ارى التالي :

ليس صحيحاً ان الخلاف هو على ثبات السعر وشكل الدعم وغيره ، هناك افكار عديده طرحت لكي تتعامل مع انعكاسات برنامج التصحيح الاقتصادي اللي منها قضيه الخبز وقضية الاعلاف ، ما دامت الحكومه قد فتحت باباً للحوار واذن لتسمع اقتراحات محدده لمعالجة مجموع الالام والاوجاع التي ترافق موضوع هذا البرنامج ، والموضوع لايتعلق فقط (١٢/١٤/١٦) واذا كان هذا القصد والله انا لا اريد ان ادخل في هذا النقاش ، فيه هناك اجراءات تستطيع ان تأخذها الحكومه الى جانب أي قرار ممكن ان تأخذه (١٢ او ١٠ او ٢١) هي اقتراحات ممكنه ولذلك سيدي ومن حق الزملاء ان يطرحوا اقتراح لا نريد الرفع في أي وقت والمجلس يقرر، انا مع تشكيل لجنه من المجلس ولست مع احالة ذلك الى الرئاسه الجليله مع احترامي لها ، وهذه اللجنه تدرس بمجموع الاقتراحات المقدمه وتتفاوض مع الحكومه بشكل عام وتعلن موقفها قبل التفاوض مع الحكومه ، ماذا تريد من الحكومه وتتفاوض على اساسه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور طراد القاضي

الدكتور طراد القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

بالرغم من ان الرئاسه الجليله لم تسمح لي باكمال كلمتي كما فعلت

مع العديد من الزملاء ، الحكومه الحاليه لا تحملها عبء الاخرين من الحكومات السابقه ، وانني اثمن شجاعة الحكومه طرح هذا الموضوع بالرغم من صعوبته ، ولكن على حكومتنا الجليله ان تبدأ الان بفتح التحقيق مع الذين نهبوا الطحين واعلاف الماشيه وفوراً .

معالي رئيس المجلس :

يا دكتور نحن بآلية الان للخروج من النقاش ، ولا نريد فتح النقاش مره ثانيه ولان كل واحد ادلى بدلوه ، الان كيف نتوجه في هذا الموضوع التي تم فيه النقاش بكل الحصيفه التي اخذناها في اليومين ، هناك راي صريح وواضح وموقع عليه الزملاء يقولون : -

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٦/٨/٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،،،

فنحن النواب الموقعين ادناه نطالب الحكومه بعدم رفع اسعار الخبز عن السعر الحالي وعدم رفع اسعار الاعلاف الماشيه ، وعرضه كاقتراح من ا للتصويت عليه في هذه الجلسه ،

١ - د . محمد عويضه
٢ - د. نزيه العمارين
٣ - د . همام سعيد
٤ - ضيف الله المومني
٥ - د. ابراهيم زيد الكيلاني
٦ - خليل حدادين
٧ - بدر صالح الرياطي
٨ - د. عبد المجيد الاقطش
٩ - ذيب انيس
١٠ - عبد المنعم ابو زنط
١١ - حمزه منصور
١٢ - بسام العموش
١٣ - عبد الرحيم العكور
١٤ - طلال عبيدات
١٥ - توجان فيصل
١٦ - د . محمد الحاج
١٧ - صالح شعواطه
١٨ - د. احمد الكوفحي
١٩ - سليمان السعد

٢٠ – عبد العزيز جبر
٢١ – د. طراد القاضي
٢٢ – د. ذيب عبدالله
٢٣ – د. عبد الله العكايله
٢٤ – عبد الله اخوارشيده

وهناك اراء عديده تتحدث عن الآليات ، ان كان يروق لكم ان نخرج هذا المخرج ، نصوت على هذا الكلام اللي ورد من الزملاء ونفصله ثم تشكل لجنه للآليات التي اقترحها الزملاء بكلماتهم المختلفه ، الدكتور الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه لابد من العوده الى السبب الموجب الذي ادى الى هذه الجلسه ، كلنا يتفق على ان السبب الموجب هو العريضه الموقعه من (واحد واربعين) زميلاً ولها موضوع ، موضوعها التوقف عن كل الاجراءات التي قامت بها الحكومة ، ولذلك في ظني تشكيل اللجنه خارج عن هذا الموضوع ، فقط يطرح الاقتراح الاول لانه يتعلق في الموضوع وغير خارج ، هكذا ينبغي ان نكون .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سمير الحباشنه

السيد سمير الحباشنه :

شكراً سيدي الرئيس

انا مع احترامي لقرار او مقترح الزملاء (٢٤) ، لكني اعتقد ان ما قدموه هو مثل أي مقترح اخر قدمه أي نائب اخر : لا فرق بين قرار مقترح ، قرار يقضي بأن تتوقف الحكومه وقرار مقترح اخر يقول انا اختلف مع الحكومه واقول (٢٤) قرش بدل (٢٥) ، المبدأ انها اقتراحات اختلفت مع الحكومة سواء اقتربت او ابتعدت عن توجهات الحكومة ، اذا كان معالي الرئيس تريد ان تطرح هذا المقترح فارجوك ان تعود الى مقترحات النواب جميعها وان تطرح واحداً واحداً على المجلس الكريم ، خلاف ذلك معالي الرئيس انا اعتقد ان الكلام الانسب لجنة تمثل بها كافة الكتل ، زملاء مختصين

يقرأوا كل هذه الاقتراحات بما فيها المقترح اللي قدموه الزملاء في الرفض مع تعامل توجه الحكومه ، وان ننهي الى تصور ربما يكون حل وسط او تصور مشترك لمجلس النواب يقدم بمجمله الى الحكومه ، مع العلم واتفقت مع معالي ابو عصام والاستاذ حمزه بحوار ليس اتفاق ولكن بحوار خارج القبه ان هذا لا يمنع حق زملائنا (٢٤) بعد وصول اللجنة الى توصيات محدده ان يرفض هذه التوصيات ويبقوا على موقفهم اما العوده الى النقطه الرئيسيه هذا تمييز ان تعطي مقترح الحق ان يورد تحت هذه القبه وان لا تعطي بقية المقترحات هذا الحق وشكراً لمعاليك .

معالي رئيس المجلس :

نقطة النظام استاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

اقتراح اقفال باب النقاش وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس حتى لايساء فهمي من خلال ما عرضه معالي الاخ سمير الحباشنه جرى حوار وحوار ومسؤول اقدره واجله ولكن بقينا كل على موقفه ، وبالتالي انا ارى ان هنالك اقتراحين لا ثالث لهما .

اقتراح يقول : بوقف اجراءات الحكومة وتثبيت الاسعار عند وضعها الحالي .

واقتراح يصب في النهاية بالدخول بمفاوضات مع الحكومة للتوصل الى حل وسطي .

ولذلك ارى ان نصوت على هذين الاقتراحين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

دعوني احسم هذه القضيه ، ساطرح بداية الاقتراح اللي يطلب عدم الرفع ، ثم تشكل لجنه لتلخيص الاقتراحات الاخرى اقرأ الاقتراح :

بعدم رفع اسعار الخبز عن السعر الحالي وعدم رفع اسعار اعلاف الماشيه ، من مع هذا الكلام ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام :

(٢٤) من (٧٤) .

معالي رئيس المجلس :

لم يفز الاقتراح ، هناك اقتراح اخر وهو تشكيل لجنه ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

الذين غادروا ان يستئذنوا رئاسة الجلسه ، لان الخروج جاء بعد التصويت وهو رفض لقرار ديمقراطي لهذا المجلس وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

على أي حال الحكم لكم جميعاً بما يتم في هذه القاعه ان كانت ممارسه ديمقراطيه او غير ممارسه ديمقراطيه ، الاستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

نحن التقينا في هذا الاجتماع لمده يومين والهدف من هذا الاجتماع هو تحقيق المصلحه العامه بعد اجراء التشاور والتحادث بيننا جميعاً ، لقد استمعنا الى عدة اقتراحات من الاخوه الزملاء وكانت جميع هذه الاقتراحات جديره بالمناقشه ، انا عتبي على معالي الرئيس بأن هذا الاقتراح التي تم التصويت عليه مع احترامي لهذا الاقتراح واحترامي لكل الاخوان ، ان قواعدنا الشعبيه وان جميع المواطنين فهموا الان من لم يصوت مع هذا الاقتراح انه راغب برفع السعر ، كان المفروض ان تشكل لجنه .

معالي رئيس المجلس :

بقي اقتراحكم الاخر ، وانا قلت الاقتراحات بتحبوا صوتوا عليها جميعها انا ماعندي قضيه في هذا المقترح والراي لكم ، لكن هناك من قال بأن الاقتراحات التي تتحدث عن الآلية لا بد من مناقشتها وتلخيصها من خلال لجنه ، ومازال الراي لكم، وكل واحد عنده اقتراح يتفضل ويطرح اقتراحه ومستعدون ان نصوت عليه ، لكن هل هذا هو الاسلوب الامثل ، الاستاذ عبد الرؤوف .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

معالي الرئيس نعتذر لك عن أي اخلال بالنظام ، واعتقد ان ما اثار بعض زملائي ان يساء تفسير تصويتنا ، نحن لم نصوت على رفع الاسعار ولايستطيع احد ان ينافسنا على قناعات قواعدنا حول هذا الموضوع، موضوع الحوار اننا نقول ان هناك اختلالات اقتصاديه بحاجه الى تصيحيح ، مدى هذا التصحيح وحجمه يجري الحوار حوله بين مجلس النواب وبين الحكومه هذه النقطه الوحيده ، وبالتالي اتمنى على اخواني ان نتجاوز هذا الموضوع وان تشكل الرئاسه الجليله لجنه تجمل كل الاراء التي طرحت وتبحث بها من الحكومه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

بدايه مبدأ اللجنه مقبول من المجلس ؟ ان كان قبل مبدأ اللجنه فأنا ارغب ان اسمع اقتراحات منكم باسماء اعضاء اللجنه ، اطرح بدايه مبدأ قبول اللجنه من المجلس الكريم ، من مع تشكيل اللجنه ؟

اغلبيه .

اتمنى ان اسمع اقتراحات باسماء اللجنه ، الدكتور الربضي .

الدكتور فرح الربضي :

اقترح ان تتكون هذه اللجنه من جميع اطياف الكتل النيابيه في هذا المجلس ، فيما عدا من وقف معارضاً لهذا الاقتراح .

معالي رئيس المجلس :

مع احترامي لوجهة نظرك نحن نتعامل كمجلس اصحاب قرار بكل المواضيع التي تطرح امام المجلس وحق للجميع المشاركه في الراي بها ما داموا راغبين في المشاركه، معالي ابو عصام .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

تعليقنا لايخل بذلك ومن اراد منهم ان يشارك في أي لجنه فبه مرحبا وبه الف سهلا ، انا ما اقوله سيدي هذا الموضوع ليس موضوع كتل لان الكتل كان بين اعضائها اختلافات في المقترحات ، اتمنى ان تكون المواقع في اللجان هي الاصل ،